جامعة يحيى فارس بالمدية -الجزائر-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

الموضـوع:

اختبار شروط تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

"دراسة قياسية لبعض الدول العربية خلال الفترة 1996-2021"

إعداد الطالبتين:

- بلحاج أحلام
- عريب خضرة

الأستاذ المشرف:

د. هدروق أحمد

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ.د موراد تهتان ..... رئيسًا
- د. أحمد هدروق ..... مشرفًا ومقررًا
- أ.د محمد رتيعة ..... عضوًا ممتحنًا

السنة الجامعية: 2023/2022


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير:

نحمد الله رب العالمين ونصلي ونسلم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد...

نتقدم بالشكر الجزيل وخالص الامتنان والتقدير إلى مشرفنا الدكتور

أحمد مدروق على جميع توجيهاته التي رافقتنا طوال فترة إعدادنا لبحثنا هذا.

ولا ننسى بالذكر الأستاذة مايسة روبحي التي كانت السبب في تقوية عزيمتنا وحثتنا على البحث والاجتهاد، فلهما من الله الأجر والثواب العظيم ومنا كل الامتنان والتقدير.

ونتوجه مسبقا بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة الذين سيساهمون في تقييم هذا البحث وإثرائه بالملاحظات والتوجيهات التي ستزيد من قيمته، والشكر موصول لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وفي الأخير نهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من يتكبد عناء قراءته سواء لتقييمه أو لنقده أو لزيادة علمه أو لإشباع فضوله.

إهـــداء:

الحمد لله على البلاغ ثم الحمد لله على التمام ماكنت لأفعل لولا أن الله مكنني فالحمد لله عند البدء وعند الختام، أما بعد

من قال أنا لها "نالها" وأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها، أهدي هذا النجاح إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة دمتم لي سندا لا عمر له.

أهدي تخرجي إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار وأحمل اسمه بكل افتخار.. صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة يا من يرتعش قلبي لذكرك كم تمنيت أن يمد الله في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار إلى أبي الحبيب -رحمه الله- وأسكنه فسيح جناته..

إلى ملاكي في الحياة من كانت معي في كل حالاتي وظروفي وضغوطاتي لطالما عاهدتك بالنجاح وها أنا اليوم أتممت وعدي وأهديته إليك أمي الغالية حفظها الله..

إلى أولادي ميشا وميشو من شاركتهما سهر الليالي في كتابة مذكرتي، سبب سعادتي وإفلاسي.. ♥

إلى سر قوتي وصمودي إلى أغلى البشر على قلبي ملهمة نجاحاتي أختي بشرى..

إلى التي تمسك بيدي عند سقوطي وتقويني عند ضعفي أختي الحبيبة جويدة..

إلى من رزقت بهم سندا وملاذي الأول والأخير أختي العزيزة أمينة وزوجها وبناتها..

إلى الروح البريئة صاحبة الابتسامة المشرقة أختي الصغرى هديل..

وفي الأخير إلى صديقات المواقف لا السنين رفيقات الخطوة الأولى والأخيرة: أمـينة، خـضرة، يـاسـمين، زولا



إهـــداء:

قصتي قصيرة عشقت رجلا أكثر من ذاتي وفي ليلة فزعت على خبر وفاته وما أشبعني الزمان منه أبي الذي رحل إلى وطن النائمين طويلا وبقي كل شيء مختلف بعد رحيله أبي لولا روحك التي تحوم عليا فما واصلت مسيرتي فدورك في حياتك وفي مماتك كان واحد فأنت المصباح الذي ينير حياتي ويطفأها

والدي تمنيت اليوم كثيرا أن تراني وأنا أرفع قبعتي عاليا وأرى ابتسامتك التي تغمرني فرحا يا رب اجعله في الفردوس الأعلى عندما ينبض قلبي شوقا إليه.....

إلى أعز وأغلى إنسانة على قلبي أمي حبيبتي

إلى إخواني وأخواتي

إلى زوجي العزيز وعائلته

إلى أختي وصديقتي الغالية التي علمتني المعنى الحقيقي للصداقة، وغرست في قلبي معنى الوفاء، أحببتها كأخت وكصديقة، أحببتها كإنسانة، علمتني الحياة في الحب والوفاء بين الأصدقاء.... أحلام.

إلى صديقتي ياسمين

إلى زوجة أخي.....إلى جواد..... إلى صغيري والغالي على قلبي اياد.

إلى أستاذي أحمد مدروق شكرا من أعماق قلبي على عطائك الدائم.



المستخلص:

هدفت الدراسة إلى اختبار شروط تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (1996-2021)، وتم استخدام طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) لتحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث بينت النتائج في الأجل الطويل أن النمو الاقتصادي يعتمد على رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك مؤشر فاعلية الحوكمة.

ثم قمنا بتقدير نموذج ثاني باستخدام التفاعل بين المتغيرات للبحث عن التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للدول العربية محل الدراسة، وبينت نتائج الدراسة أن التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يعتمد على مدى التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر مع رأس المال البشري، والتفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر مع فاعلية الحوكمة، بينما التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتطور المالي ذو تأثير معنوي لكن سلبي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، القدرة الاستيعابية، متوسط المجموعة المدمجة، الدول العربية.

.

Abstract :

The objective of this paper is to test the conditions for the impact of foreign direct investment on the economic growth of a group of Arab countries during the period (1996-2021), by using The Pooled Mean Group (PMG) to estimate the model. The results indicates that the economy depends on human capital and foreign direct investment, as well as an index of effective governance.

Then, we estimated a second model using the interaction between variables to search for the positive impact of foreign direct investment on the economic growth. The study results showed that the positive impact of foreign direct investment on economic growth depends on the extent of interaction between foreign direct investment with human capital, and between foreign direct investment with the effectiveness of governance, while the interaction between foreign direct investment and financial development has a significant but negative effect.

Keywords: foreign direct investment, economic growth, absorptive capacity, PMG method, Arab countries.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
المستخلص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال والملاحق	
المقدمة العامة	أ – و
الفصل الأول: التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي و العلاقة بينهما	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.	
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.	3
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه	5
المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر	7
المطلب الرابع: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	9
المبحث الثاني: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي	
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي ومصادره	11
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي التقليدية	13
المطلب الثالث: النماذج الحديثة للنمو (النمو الداخلي)	17
المبحث الثالث: جدلية العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي	
المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي بالنمو في التفسير النيو كلاسيكي	19
المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في نماذج النمو الداخلي	21
المطلب الثالث: القدرة الاستيعابية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	22
خلاصة الفصل الأول	24
الفصل الثاني: تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	26
المبحث الأول:تحليل وتقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر	
المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر	27

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	32
المطلب الثالث: حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	34
المبحث الثاني: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر	
المطلب الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر	37
المطلب الثاني: تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي في البلدان العربية	38
خلاصة الفصل الثاني	45
الفصل الثالث: الدراسة القياسية لاختبار شروط تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان العربية	
تمهيد	47
المبحث الأول: تحديد النموذج ودراسة علاقات الارتباط بين المتغيرات	
المطلب الأول: تقدير النموذج ومتغيرات الدراسة	48
المطلب الثاني: الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة	50
المطلب الثالث: دراسة علاقات الارتباط بين المتغيرات	57
المبحث الثاني: تقدير النماذج محل الدراسة وتفسير نتائجها	
المطلب الأول: اختبارات التجانس والاستقرارية	61
المطلب الثاني: تقدير نموذج (Panel-ARDL) وتفسير نتائجه	63
المطلب الثالث: تقدير نموذج (Pooled) وتفسير نتائجه	70
خلاصة الفصل الثالث.	73
الخاتمة العامة	77

فهرس الجداول والأشكال والملاحق

فهرس الجداول والأشكال والملاحق

1. قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1980-2021)	27
(2-2)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية وبعض دول المقارنة	30
(3-2)	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب القطاعات لسنة 2021	32
(4-2)	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم	33
(5-2)	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي (2013-2017)	33
(6-2)	أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين جانفي (2013–2014)	34
(7-2)	تطور نسبة النمو الاقتصادي الحقيقي حسب القطاعات الاقتصادية	37
(8-2)	احتياطات النفط الخام في الدول العربية خلال الفترة (2001–2021)	41
(9-2)	إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية خلال الفترة (2001–2014)	42
(10-2)	احتياطات الغاز الطبيعي في الدول العربية خلال الفترة (2001–2021)	42
(1-3)	بعض المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1996-2021)	50
(2-3)	بعض المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في السعودية خلال الفترة(1996-2021)	51
(3-3)	بعض المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في تونس خلال الفترة (1996-2021)	52
(4-3)	بعض المقاييس الإحصائية لمتغيرات في عمان خلال الفترة (1996–2021)	53
(5-3)	بعض المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في البحرين خلال الفترة (1996–2021)	54
(6-3)	بعض المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في مصر خلال الفترة (1996–2021)	55
(7-3)	المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج محل الدراسة	56
(8-3)	معاملات الارتباط بين إجمالي الناتج المحلي وباقي متغيرات الدراسة في دول العينة	58
(9-3)	مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة	59
(10-3)	نتائج اختبار التجانس لمعلمات الانحدار	61
(11-3)	نتائج اختبار CD–test للكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية	62
(12-3)	نتائج اختبارات الجيل الثاني لجذر الوحدة للبانل	62
(13-3)	نتائج اختبارات التكامل المشرك (Cointegration Test)	63
(14-3)	نتائج تقدير النموذج باستخدام MG وDFE وPMG	65
(15-3)	اختبارات المفاضلة لاختبار نموذج (Panal ARDL)	66
(16-3)	نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في الجزائر	67

(17-3)	نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في السعودية	68
(18-3)	نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في تونس	68
(19-3)	نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في عمان	69
(20-3)	نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في البحرين	69
(21-3)	نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في مصر	70
(22-3)	نموذج شروط تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في البلدان العربية	71

2. قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1970- 2021)	28
(2-2)	حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الواردة لبعض الدول من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم	31

3. قائمة الملاحق :

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة لكل بلد على حدة	85
2	المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة ككل	85
3	معاملات الارتباط بين إجمالي الناتج المحلي وباقي متغيرات الدراسة	86
4	مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة	86
5	نتائج اختبار التجانس لمعلمات الانحدار	87
6	نتائج اختبار CD test للكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية للعينة	87
(1-7)	نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LGDPPC باستخدام CIPS test	87
(2-7)	نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LL باستخدام CIPS test	87
(3-7)	نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LK باستخدام CIPS test	88
(4-7)	نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LFDI باستخدام CIPS test	88
(5-7)	نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LKH باستخدام CIPS test	88
(6-7)	نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LDF باستخدام CIPS test	88
(7-7)	نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LGE باستخدام CIPS test	88

(1-8)	نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LGDPPC باستخدام CADF test	89
(2-8)	نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LL باستخدام CADF test	89
(3-8)	نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LK باستخدام CADF test	89
(4-8)	نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LFDI باستخدام CADF test	89
(5-8)	نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ KH باستخدام CADF test	89
(6-8)	نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LDF باستخدام CADF test	89
(7-8)	نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LGE باستخدام CADF test	90
(1-9)	نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Pedroni	90
(2-9)	نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Westerlund	90
10	نتائج تقدير MG و PMGو DFE	91
11	نتائج اختبار Haussman	91
(1-12)	نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في الجزائر	92
(2-12)	نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في السعودية وتونس	93
(3-12)	نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في البحرين عمان ومصر	94

المقدمة

مقدمة:

لقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا عالميا ملحوظا وأصبح يمثل أهم أدوات التمويل للاستثمار بالدول النامية، وازداد هذا التوجه خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين، واخذ يتعاظم نتيجة لمساهمة الشركات متعددة الجنسيات في نقل وتحويل الأموال عالميا من خلال تخطيها للحدود وبناء شبكاتها عبر دول العالم، وبدأت البلدان النامية ومن بينها الدول العربية تعمل جاهدة نتيجة لضيق قاعدة صادراتها وتدني معدلات الادخار والاستثمار المحليين فيها وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي لديها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق استبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال ومنح الحوافز السخية للمستثمرين الأجانب، كل ذلك ليس لكونه مصدرا بديلا أو مكملا لتمويل التنمية الاقتصادية فقط، وإنما لما له من مردودات إيجابية على عملية النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من أن هناك تراجعا مستمرا في معدلات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن الدلائل تشير إلى وجود منافسة قوية بين البلدان النامية لزيادة نصيبها من هذه الاستثمارات.

وحتى تستطيع البلدان النامية تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التدفق إليها، لابد أن توفر لها المناخ الاستثماري الملائم والاستقرار السياسي، الاقتصادي، القانوني والأمني، وتوافر البنية التحتية الأساسية، وانخفاض تكاليف الإنتاج، كل هذه العوامل تمثل أهم المحددات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحافظة عليه.

لذا عملت العديد من الدول العربية على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وتحديث الأنظمة والقوانين، فكلما كان المناخ الاستثماري في البلد المضيف أفضل كلما كان الأثر الإيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي أسرع وأقوى.

1- إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق، وجب علينا البحث والتحقق من الأسباب والشروط الضرورية الواجب توفرها في البلد المضيف حتى نضمن الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، عبر طرح السؤال التالي:

ما هي أهم الشروط الضرورية للحصول على الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للبدان العربية خلال الفترة (1996-2021)؟

تتفرع هذه الإشكالية إلى بعض التساؤلات الفرعية المكملة لها، والمتمثلة في:

- هل هناك علاقة إيجابية بين مستوى رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في البلدان العربية؟

- هل يعتبر التطور المالي شرطا أساسيا من شروط التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للبلدان العربية؟
- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال فترة الدراسة؟

2- فرضيات الدراسة:

إن الإجابة على مختلف الأسئلة هي بمثابة المحاور الرئيسية التي تم تناولها في بحثنا. ولا يتسنى لنا ذلك إلا بصياغة مجموعة من الفرضيات نعتبرها توضيحات أولية غير يقينية لتلك الأسئلة، وتكمن هذه الفرضيات في الآتي:

- تؤدي الزيادة في مخزون رأس المال البشري إلى الزيادة في النمو الاقتصادي في البلدان العربية.
- لا يعتبر التطور المالي شرطا أساسيا من شروط التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للبلدان العربية.
- وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال فترة الدراسة.

3- أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم صورة شاملة لنظرية الاستثمار الأجنبي المباشر، تسمح لنا بفهم العوامل التي تحكم سلوكه من جهة، ومعرفة آثاره على الدول المضيفة من جهة أخرى.

- استعراض ومقارنة المناخ الاستثماري السائد في كل من الجزائر وباقي الدول العربية محل الدراسة، وذلك لتحديد المزايا التي يمنحها موقعها المضيف للمستثمر الأجنبي، وكذا تحديد نقاط الضعف في السياسات المتبعة بغرض تحسينها.

- إعداد نموذج قياسي لمحددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على النمو الاقتصادي في دول الدراسة يمكننا من وضع مجموعة من التوصيات فيما يخص السياسات الملائمة لجذب المزيد من هذه الاستثمارات، ولمعرفة مدى تأثيره على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية.

4- أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات الآتية:

- اتجاه الدول العربية ومنها الجزائر في السنوات الأخيرة إلى جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، ولذلك أردنا معرفة مدى تحقيق هاته الدول لمستويات النمو الاقتصادي المرجوة.

– موضوع جديد حيث قام الكثير من الباحثين بدراسة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي إلا أن اختبار شروط تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لم يتطرق إليه بالدراسات العربية.

– الرغبة الذاتية والميول الشخصية لدراسة هذا الموضوع، خاصة باعتباره الحل البديل عن المديونية الخارجية (تحويل الديون إلى استثمارات) وعن الاعتماد على المساعدات الدولية لتمويل التنمية، بالإضافة إلى عدم وجود إمكانيات بالنسبة للاستثمار الأجنبي غير المباشر نظرا لغياب سوق مالية فعلية في الجزائر (بورصة، بنوك..) يمكن للمستثمر الأجنبي من خلالها الاستثمار بكل ثقة وشفافية.

– اقتراح الأستاذ المشرف للموضوع.

5– أهمية الدراسة:

تكتسي دراسة الموضوع أهمية بالغة، كون أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم مظاهر العولمة التي تتميز بزيادة التبادلات التجارية الدولية وتشابك العلاقات الاقتصادية في ظل التكتلات الإقليمية الدولية التي تميز القرن الحالي، ولكونها تشكل أحد التحديات بالنسبة للدول النامية قصد الدخول في تركيبة النسيج العالمي، وما يقتضيه ذلك من إجراء إصلاحات في سياستها الاقتصادية وحتى التأثير على توجهاتها الدولية السياسية والاقتصادية بهدف جلب منافع كثيرة مثل: إدخال التقنية الحديثة وفتح فرص العمل أمام المواطنين وتوفير فرص تدريب لهم، بالإضافة إلى نقل المعرفة الفنية والإدارية اللازمة لعملية التنمية. أما بالنسبة للجزائر فانتهاجها لسياسة الانفتاح على الخارج ألزم عليها التوجه نحو المورد الحيوي لتمويل التنمية المحلية، واسترجاع مكانتها في النظام الاقتصادي الجديد كأحد أقطاب الاستثمار العالمية.

6– منهج الدراسة:

للإحاطة بموضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على أكثر من منهج وذلك مرفقا لما اقتضته طبيعة الدراسة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لتشخيص واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية محل الدراسة. كما تم استخدام المنهج القياسي، وذلك باستخدام القياس الاقتصادي بتطبيق نموذج (Panel-ARDL) لدراسة وقياس العلاقات التي تربط المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، مركزين فيها على تبيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة (1996-2021).

7– حدود الدراسة:

لقد ضبطت الحدود المكانية والزمانية للدراسة على النحو التالي:

- الحدود المكانية: مجموعة مكونة من (06) دول عربية وهي: الجزائر، السعودية، تونس، عمان، البحرين ومصر.
- الحدود الزمنية: تمتد فترة الدراسة خلال السنوات (1996-2021).

8- الدراسات السابقة:

1- دراسة ((Borensztein et al (1998): تناولت هذه الدراسة كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث تم اختبار هذا التأثير عن طريق بيانات بانل حول تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الصناعية إلى 69 دولة نامية. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة مهمة لنقل التقنية، ويساهم في النمو الاقتصادي بصورة أكبر من الاستثمار المحلي، إضافة الى العلاقة المباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري، إذ ترتفع نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي عندما يتفاعل مع رأس المال البشري.

2- دراسة ((Bengoa and Sanchez-Robles (2003): اللذان حللا التفاعل بين الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات البانل مكونة من 18 بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية للفترة (1997-1999). خلصا الى أن الحرية الاقتصادية في البلد المضيف تشكل عاملا محددا إيجابيا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وإلى أن هذا الأخير يرتبط ارتباطا إيجابيا بالنمو الاقتصادي غير أن البلد المضيف يتطلب رأس مال بشري كاف، واستقرارا اقتصاديا وتحرير الأسواق للاستفادة من تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل.

3- دراسة (الشوربجي، 2005): "أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي لـ 10 دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2003) باستخدام نماذج ديناميكية تمزج بين السلاسل الزمنية مع البيانات العرضية (Dynamic Panel Data Models). ولتقدير هذه النماذج تم استخدام الطريقة العامة للعزوم (GMM)، وخلصت الدراسة الى وجود أثر موجب ومعنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول المكونة للعينة.

4- دراسة ((Thaalbi Ines (2013): تحت عنوان: Déterminants et impacts des IDE sur la Croissance économique en Tunisie تهدف هذه الأطروحة إلى تحديد الشروط اللازم توفرها حتى تكون سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ذات أثر إيجابي على معدلات النمو، حيث اعتمدت الدراسة على نظرية النمو الداخلي لدراسة حالة تونس خلال الفترة (1970-2009)، وتم تقدير وتحليل نتائج ستة معادلات قصد تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو والتعرف على الشروط اللازمة التي تضمن تحقيق أفضل أثر غير مباشر لهذا النوع من الاستثمار. وقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يعد إيجابيا وذو معنوية إحصائية، بينما حقق أثر سلبي على الصادرات. وأوصت الدراسة بضرورة تأهيل الموارد البشرية، والعمل على بذل المزيد من الجهود من أجل تطوير مناخ الاستثمار وتوفير الأرضية لتحقيق الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي.

5- دراسة ((Sahoo et al (2014): وهدفت هذه الدراسة الى اختبار محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على النمو الاقتصادي في عينة متكونة من خمسة دول من جنوب آسيا (الهند، باكستان، بنغلادش، سريلانكا

ونيبال) خلال الفترة (1980-2010)، وتم استخدام عدة نماذج قياسية وعدة متغيرات اقتصادية. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم كثيرا في النمو في دول جنوب آسيا. كما أشارت أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر لا يكون مشروطا بمستوى رأس المال البشري والانفتاح التجاري، وإنما مشروط بمستوى التطور المالي وحجم البنية التحتية.

6- دراسة ((Agbloyor and al (2014): ذكر فيها أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى افريقيا تذهب أساسا إلى الاستثمار في الموارد الطبيعية (ولا سيما النفط) التي لا توجد له روابط تذكر مع الاقتصاد المحلي، كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تحجب الاستثمار المحلي عن طريق دفع الشركات المحلية إلى الخروج من السوق للميزة النسبية للشركات الأجنبية. وذلك لأن المستثمرين الأجانب يقترضون بشدة من الأسواق المالية المحلية مما يقلل مقدار الائتمان المتاح للشركات المحلية وبالتالي يؤثر ذلك سلبا على النمو الاقتصادي.

7- دراسة (قارة إبراهيم، أحمد بن السيلت، بيبي وليد، 2016) المعنونة بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، دراسة قياسية. وخلصت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لا يزال هامشيا، لأن النسبة الأكبر من التدفقات تستهدف قطاع المحروقات والخدمات دون القطاعات الأخرى، وهذا ما يحول دون تنويع هيكل الصادرات، أيضا لا يزال مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بعيد عن مختلف التوقعات التي رسمتها الحكومة وذلك راجع لمجموعة من المعوقات التشريعية والمؤسساتية.

8- دراسة (هند سعدي (2017)) تحت عنوان: "أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة (1980-2014)"، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2017. هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014)، وهذا من خلال تطبيق نماذج بيانات البانل، وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مجتمعة، أو بالنسبة للدول العربية النفطية والغير نفطية كلا على حدة، غير أن واقع هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة يبقى ذو تدفقات متواضعة نظرا لعدم ارتقاء المناخ والبيئة الاستثمارية لمستوى طموحات المستثمرين الأجانب، ونظرا للمخاطرة الكبيرة التي ماتزال عديد من الاقتصاديات العربية تعاني منها.

9- صعوبات الدراسة:

- من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء القيام بهذه الدراسة هي نقص في توفر البيانات في أغلب الدول العربية.

-قلة المراجع التي تدرس القدرة الاستيعابية للبلدان في استقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

10- هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحليلها بالاعتماد على الأسئلة الفرعية والفرضيات تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول وخاتمة كانت على النحو الاتي:

الفصل الأول: التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما.

يتم في هذا الفصل عرض أهم المفاهيم النظرية الأساسية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث نتناول في البداية مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ثم أهم أشكاله والنظريات المفسرة له وفي الأخير نذكر أبرز مزاياه وعيوبه. تم يتم التطرق إلى المفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له. وأخيرا يتم عرض العلاقة الجدلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول العربية.

نتناول في هذا الفصل تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث يتم التطرق في المبحث الأول إلى تحليل وتقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر ومقارنتها مع باقي الدول العربية، ثم توزيعها على حسب قطاعات الاقتصاد الجزائري، كما يتم تناول أبرز الحوافز والضمانات الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية للمستثمر الأجنبي. وفي المبحث الثاني نقوم بتحليل كمي لتطور معدلات النمو في البلدان العربية من خلال التطرق إلى تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في تلك البلدان. وفي الأخير تطرقنا إلى وضع الدول العربية وفق بعض المؤشرات الدولية.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لاختبار شروط تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان العربية باستخدام نموذج (Panel-ARDL).

أخيرا الفصل الثالث وهو جوهر الدراسة، يخصص للدراسة الاقتصادية القياسية لاختبار شروط تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، حيث نتطرق أولا إلى تحديد النموذج ودراسة علاقات الارتباط بين المتغيرات، وبعدها نقوم بتطبيق النموذج القياسي (Panel-ARDL) لدراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية المختارة على النمو الاقتصادي وفي الأخير قمنا بتخصيص مطلب لدراسة شروط التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان العربية محل الدراسة وتفير نتائجه.

الخاتمة: وقد تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل هذا الموضوع، كذلك تحتوي الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة سابقا، واختبار الفرضيات من خلال تأكيدها أو رفضها

الفصل الأول: التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه

المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الرابع: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي ومصادره

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي التقليدية

المطلب الثالث: النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي

(النمو الداخلي)

المبحث الثالث: جدلية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو

في التفسير النيوكلاسيكي

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو

في نماذج النمو الداخلي

المطلب الثالث: القدرة الاستيعابية لتأثير الاستثمار الأجنبي

المباشر على النمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل، فهو يلعب دورا كبيرا وحيويا باعتباره أحد مكونات النمو الاقتصادي ويساهم في زيادة القدرات الإنتاجية في الاقتصادات الوطنية، وزيادة معدلات التشغيل، وخلق فرص عمل جديدة، اضافة الى ادخال التقنية المتقدمة والمعرفة، ومساعدة هذه الدول بأساليب أكثر فاعلية.

ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر في ميسورة النظام العالمي الجديد، والحاجة القصوى إليه من طرف الدول النامية خاصة ودول العالم عامة. سوف ندرس في هذا الفصل، الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصاد عبر ثلاث مباحث.

خصصنا المبحث الأول لتقديم مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، تناولنا فيه مجموعة منوعة من التعاريف مع ذكر مختلف أشكاله ودوافعه، ومختلف النظريات التقليدية والحديثة المفسرة له وفي الأخير لمحة عن كل من مزاياه وعيوبه، ثم ننتقل الى المبحث الثاني الذي استعرضنا فيه مفهوم النمو الاقتصادي، مصادره ومختلف نظرياته التقليدية والحديثة، أما المبحث الثالث والأخير حللنا فيه جدلية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال بيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار يشكل ظاهرة اقتصادية تعددت تعاريفها وأشكالها، إذ نجد من بين أشكالها الاستثمار الدولي والذي بدوره ينطوي على أشكال كثيرة منها الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مختلف تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله بالإضافة إلى النظريات الاقتصادية المشكلة له وبعض من المزايا والعيوب الخاصة به.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تناولت العديد من الدراسات والتقارير الاقتصادية مختلف التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، من بين أهم هذه التعاريف نذكر ما يلي:

1- تعريفات الهيئات والمنظمات الدولية:

- حسب **البنك الدولي (WBG)**، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا 10% من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب في أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة من الملكية (WBG، 1991، صفحة 05).

- أما **صندوق النقد الدولي (FMI)**، يعرفه وفقا لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر سنة 2007 الطبعة السادسة والتي جاءت موافقة لنفس التعريف الوارد في الطبعة الخامسة لسنة 1993 "على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيات مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر" (IMF، 2009، صفحة 101)، ويعد الاستثمار أجنبيا مباشرا عندما يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من رأس مال المؤسسة أو أسهمها وكذلك من حقوق التصويت فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر الأجنبي حقا لاتخاذ القرار فيها وإضافة إلى التأثير أو المشاركة في إدارة الشركة، وهذا يعكس مفهوم المراقبة وبالتالي تقل المخاطرة، ولقد استعمل صندوق النقد الدولي هذه النسبة للتفرقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر المحفظي في شكل أسهم (FMI، Issues paper Definition of Foreign Direct Investment (FDI) Term's، November 2004، صفحة 05).

- عرفت **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)**، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عامة أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار

الأجنبي، ويعني كل فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد إقامة المستثمر الأجنبي (OCDE، 1983، صفحة 14).

2- تعريفات بعض الاقتصاديين الأجانب: عرف **Krugman Paul** الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تدفق رؤوس الأموال الدولية لإنشاء شركة في بلد أو توسع شركة تابعة لبلد آخر، وأكد فب تعريفه هذا على السمة التي تميز الاستثمار الأجنبي، فهو لا يتمثل فقط في نقل الموارد وإنما في حيازة السيطرة على المشروع (krugman، 2012، صفحة 157).

* ويعرفه **Bertnard Raymond** على أنه "وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى خاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء مؤسسة" (Bertrand، 1971، صفحة 49).

*كما يرى **Hurgenier Bernard** على أنه "قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج، أو زيادة رأس ما لهذا الأخير (توسيعه)، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة، أو المساهمة في مؤسسة قائمة، شرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في تسيير هذه المؤسسة (Hugonnier، 1984، صفحة 13).

أما **Gregory Mankiw** فقد ركز مفهومه للاستثمار الأجنبي المباشر على المستثمر والفوائد المتحققة من عملية الاستثمار، فهو يرى أنه:" عندما يقوم في بلد ما يتوقع المستثمرين الحصول على عوائد استثماراتهم، كما يمثل طريقة تؤدي إلى نمو الدول على الرغم من أن جزءا من الفوائد المتحققة من هذه التدفقات الاستثمارية سوف تعود الى المالكين الأجانب، وقد لا يؤدي الى زيادة في مخزون الاقتصاد من رأس المال، وعلى العموم يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة حديثة نسبيا تستخدمها الدول الفقيرة لتعلم التقنيات الجديدة والمتطورة الرائج استعمالها في الدول" (Mankiw، 2007، صفحة 561). بينما عرفه **Kojima** بأنه "التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية" (kojima، 1978، صفحة 52).

وبالتالي، يمكن **تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:** بأنه يتمثل في إنشاء شخص طبيعي أو معنوي لمشروع جديد أو المساهمة به أو شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم في دولة ما خارج نطاق دولته، شرط أن يحمل جنسية مختلفة عن تلك التي يحملها المشروع المعني، سواء كان هذا المشروع يمارس نشاطه في إنتاج السلع أو الخدمات وبغرض تسويقها محليا أو دوليا.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه

نظرا للأهمية البالغة التي اكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر تعددت أشكاله واختلفت دوافعه بالنسبة للبلد المضيف وللمستثمر الأجنبي، ونلخص أهم أشكال هذا الاستثمار الأجنبي المباشر وأبرز دوافعه فيما يلي:

1- أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلان هما:

1-1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية: هو شكل من أشكال التعاون يتجسد في شكل مشروعات مشتركة بين طرفين الأول وطني (فرد، شركة خاصة، حكومة الدولة المضيفة ذاتها) والثاني أجنبي (مستثمر خاص، حكومة دولة أجنبية، منظمة دولية) (أوسرير و عليان، 2005، صفحة 101).

والميزة الأساسية التي يحققها هذا النوع من الاستثمارات للدولة المضيفة، أن رأس المال الأجنبي لا ينفرد وحده بقرارات الإدارة والتشغيل والأرباح، فضلا عن أنه يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف بالقدر الذي يؤول إلى المستثمر الوطني نتيجة مشاركته في المشروع، كما يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة الإدارية والفنية محليا (نجا، 2015، الصفحات 40-41).

1-2- الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسية: تعتبر مشروعات الاستثمار التي يملكها المستثمر الأجنبي بصفة كلية أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، وقد تنوعت تعاريف الشركات متعددة الجنسيات من بينها: هي شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات، وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها الموارد المالية والبشرية وفي نفس الوقت تتبع استراتيجية مشتركة، كما أن الحجم يحتل أهمية كبرى فيتميز المجموعات متعددة الشركات حيث تستبعد الشركات التي تقل مبيعاتها السنوية عن مئة مليون دولار، حيث تستبعد من نطاق المجموعات متعددة الجنسية الشركات التي تقوم بالتصدير فقط، حتى إذا كانت تمتلك فروعا للبيع. وتتميز الشركات متعددة الجنسية بعدة خصائص اقتصادية هامة منها: كبر حجم هذه المؤسسات، تنوع المنتجات، تنويع في النشاط، التشتت الجغرافي، تركيز الإدارة العليا، التفوق التكنولوجي (عبد العزيز، 2005، صفحة 48).

2- دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن التمييز هنا بين دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي نفسه الذي يرغب في الاستثمار خارج وطنه، ومن وجهة نظر الدولة المضيفة التي ترغب في جذب واستقطاب هذا الاستثمار وخاصة في ظروف الدول النامية.

2-1- دوافع المستثمر الأجنبي: تتمثل أهم دوافع المستثمرين الأجانب للاستثمار بالدول الأخرى خاصة في الدول النامية فيما يلي :

- تحقيق معدل عائد مرتفع على رأس المال: ذلك لأن الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي هو زيادة العوائد على استثماراته ويتحقق له ذلك من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج الخاصة بالموارد الأولية أو الأيادي العاملة الرخيصة بتلك الدول أو تخفيض تكاليف التصدير، ويكون هذا في ظل إمكانية تحويل عوائد الاستثمار بينما إذا كان هناك قيود على ذلك فإنه يحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الدولة في هذه الحالة (بعداش، 2008، صفحة 53).

- المحافظة على الأسواق الخارجية والرغبة في التوسع: يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة (عن طريق التصدير)، إلى إنشاء فروع لمشروعاتهم في هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسوهم إليها. وقد تلجأ الشركة إلى إقامة فروع لها بالخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة، حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد حتى تستفيد أيضا من مزايا انخفاض التكاليف، ومن ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد (نجا، 2015، الصفحات 42-43).

- دافع بيئي: يتمثل في ابعاد مخلفات التصنيع ذات التأثير السلبي على البيئة من البلد الأم للاستثمار الى البلد المضيف له (زمال، 2018، صفحة 21).

2-2- دوافع الدولة المضيفة للاستثمار: تلجأ الدول النامية إلى تشجيع جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها عامل محرك لمجلة التنمية الشاملة، وتسعى الى تحقيق عدة أهداف نذكر منها ما يلي:

- الحصول على التكنولوجيا الحديثة وإحلال اليد العاملة المحلية بدلا من اليد العاملة الأجنبية .

- توسيع المشروعات المتميزة بكثافة العمالة حتى يتم خلق مناصب شغل وتقليص حجم البطالة وكذلك تحقيق الرفاهية الاجتماعية الحديثة.

- تحقيق إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.

- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المضيفة مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي. وهذا من أجل المنافسة والفوز بأكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذا اعتمادها على الكثير من الامتيازات والحوافز والتسهيلات لجذب المستثمرين.

المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

اختلفت نظريات المفكرين الاقتصاديين حول الاستثمار الأجنبي المباشر عبر السنين ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر: حاول الكثير من المفكرين في بداية القرن الماضي، إعطاء تفسيرات لأسباب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين هذه النظريات:

1-1- النظرية الكلاسيكية: يرى أصحاب النظرية الكلاسيكية، أن الاستثمار الأجنبي لا يخدم مصالح البلد المضيف بقدر ما يخدم مصالح البلد الأجنبي المستثمر في البلد المضيف، ذلك أن المستثمر الأجنبي يأخذ أكثر مما يعطي، فالاستثمار الأجنبي يكون من البلد الغني الى البلد الفقير، وهذا يعني انتقال رؤوس الأموال من البلد الذي تكون فيه إنتاجية رأس المال فيه أقل إلى البد الذي تكون فيه إنتاجية رأس المال أعلى. وتستند وجهه نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها في الآتي:

1- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات (أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، 2001، صفحة 14).

2- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول (أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، 2003، الصفحات 36-37).

3- أن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسية قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

4- أن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال:

- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على الدول الأجنبية.
- خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدول الأم للشركات الأجنبية.
- قد تمارس الشركات الأجنبية (متعددة الجنسيات) الكثير من الضغوط السياسية على الأحزاب السياسية في الدول المضيفة.

1-2- نظرية رأس المال: اعتمدت هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل من عوامل الإنتاج وهذا الأخير يتمثل في رأس المال النقدي، ومن بين الانشغالات الأولية لهذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردود ممكن لرأس المال النقدي، وبالتالي نرى أن هذه

المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يصبح الربح المحقق مساويا مع التكلفة الحدية، فعلى الصعيد الدولي تصبح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول التي تتميز بمردودية ضعيفة اتجاه الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال (سلمان، 2004، صفحة 16).

1-3- نظرية الميزة الاحتكارية: تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي من شأنها أن تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن هذه النظرية ركزت على فكرة مفادها أن الشركة متعددة الجنسيات لديها امكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة. كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات ويذكر أن هذه المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية (صياد، 2013، صفحة 18).

2- التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر: لقد اختلف التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر عن التفسير التقليدي، وفي هذا السياق سنتطرق إلى بعض أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع والمتمثلة في:

2-1- نظرية توزيع المخاطر: ركز **كوهين** سنة 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فوفقا لهذه النظرية فإن الشركات تستثمر بالخارج بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها، من خلال التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى، وبالتالي تقوم الشركة بعملية توزيع استثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة شرط أن يكون اقتصادها غير متشابه وغير مرتبط مع بعضه البعض (ضيف، 2015، صفحة 110).

3-2-2- نظرية دورة حياة المنتج: رجع هذه النظرية إلى الباحث الأمريكي **رايموند فارنون** حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج، وقد اعتبر أول تفسير ديناميكي بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، ويرى هذا الباحث أن المؤسسات قد تقرر السير على وتيرة الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تكون التكنولوجيا المستخدمة لإنتاج المنتوج الخاص بها مستعملة من قبل العامة، ويصبح الجهد المبذول في الإنتاجية غير مؤهل (شاقور، 2013، صفحة 24).

وتمر هذه النظرية على 03 مراحل هي: مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج، مرحلة المنتج النمطي.

2-3- نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):رواد هذه النظرية هما **كوجيما واوزاوا** وقد قاما بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية وتجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة ومثل التميز التكنولوجي وكذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة وتؤكد المدرسة على أن السوق غير قادرة على التعامل مع التطورات والاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك توصى بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكييف الفعال من خلال السياسات التجارية.

كما برهن **كوجيما** على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثال الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها والنموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة (صياد، 2013، صفحة 23).

المطلب الرابع: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

الاهتمام الكبير الذي شهده الاستثمار الأجنبي المباشر راجع لمجموعة منوعة من مزاياه لكن لا يمكن غض البصر على العيوب المرافقة له، ومن بين أهم المزايا والعيوب للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر ما يلي:

1- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة المستقبلة: تتنافس معظم الدول لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لدوره الهام في تحقيق معدلات نمو مستهدفة من خلال دوره الإيجابي في:

- توفير فرص عمل أكبر والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة الظاهرة أو المقنعة واسعة الانتشار خاصة في البلدان النامية.

- زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامهاجزء من أرباحها المحققة في هذه الدول في إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الإنتاجية (فليح، 2004، صفحة 175).

- نقل التكنولوجيا وتنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدول المستقبلة (العرابي و دحماني، 2017، صفحة 55).

– تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية والطاقات الإنتاجية غير المستغلة وبالتالي يوفر مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى.

– تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد ويعتبر الاستثمار المشترك أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم الدول خاصة النامية لأسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني (عطا الله، 2011، صفحة 109).

– قيام العديد من الدول النامية بإتباع إجراءات تحرير التجارة والاستثمار الذي وفر مناخا ملائما للاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى جهود الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاديات السوق وتقديمها للعديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية، وتطبيق برامج الخوصصة هذه العوامل أدت إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية بشكل متزايد (أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، 2003، صفحة 489).

2– عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر: بالرغم من المزايا والدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق نمو اقتصادي في الدول المضيفة إلا أن عددا غير قليل من الباحثين والكتاب يرون أن الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تحقق الأهداف والغايات المرجوة من ذلك بل يؤدي إلى إعاقة تطور هذه الدول بسبب العيوب التي تصاحب تلك الاستثمارات منها:

– إن الشركات العابرة للقارات تحول معظم أرباحها إلى الخارج، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، ذات جودة أقل مقارنة في الخارج، وهذا ما ينعكس على الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات والتي تفوق على ما يضيفه الاستثمار إلى الصادرات وبالتالي تأثيره على ميزان المدفوعات.

– لا توفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية فالشركات العابرة للقارات تعتمد على عنصر العمل الأجنبي نتيجة لقلة عنصر العمل المحلي المؤهل فيهذه المجالات، وعدم سماح مشروعات الاستثمار الأجنبي بالاطلاع على الأسرار الصناعية من طرف الشركات المحلية، وفي حالة تقديم مثل تلك الأسرار المتمثلة في الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية، تكون بمقابل وبكلفة عالية وتعمل على تحديثها باستمرار.

– لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل بشكل كبير والتي من شأنها أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار بمختلف أشكالها وفي المجالات المختلفة ونظرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب إنتاج

مكثفة لرأس المال ووسائل إنتاج تتطلب عمل من نوعية أعلى والذي يتم استيراده من الخارج وهو الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة (فليح، 2004، الصفحات 117-118).

- تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركات من أجل التهرب الضريبي، وتقوم برفع كلفة براءات الاختراع، أو العلامات التجارية أو تكاليف البحث والتطوير هذه الممارسات يصعب ملاحظتها والكشف عنها إضافة إلى ذلك الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدول المضيفة والتي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية، مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة، حيث لجأت بعض الشركات إلى تغيير نشاطها أو اسمها التجاري أو ما من شأنه ثبوت انقضاء وانحلال الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها (خليل عطية، 1995، صفحة 152).

المبحث الثاني: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي

احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في مختلف الدراسات الاقتصادية، وتطورت البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية وصولا الى مختلف النظريات الحديثة، وفي هذا المبحث سنحاول تقديم نظرة شاملة حول مفهوم النمو الاقتصادي ومصادره، وكذا مختلف نظرياته الاقتصادية التقليدية والحديثة.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي ومصادره

إن التحديد الدقيق لمصادر النمو الاقتصادي، يسهم في معرفة الآليات والإجراءات الواجب انتهاجها لتحفيزه، وعليه نقوم في هذا المطلب بتقديم بعض تعاريف الاقتصاديين للنمو وكذا تحديد بعض من أهم مصادره.

1- تعريف النمو الاقتصادي: هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نذكر منها التالي:

التعريف 01: النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي (عجمية، ناصف، و نجا، 2007، صفحة 73).

التعريف 02: يعرف النمو الاقتصادي على انه التغير (الزيادة) في متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني بهدف رفع مستويات المعيشة الفعلية للسكان (نجيب، 2006، صفحة 527).

التعريف 03: هو تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير (محليا أو خارجيا) (هوشيار، 2005، صفحة 348).

التعريف 04: هو عبارة عن ظاهرة كمية، ويتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج.

2- مصادر النمو الاقتصادي: من بين مصادر النمو المتنوعة بكثرة نذكر:

2-1- رأس المال: وينقسم إلى قسمين هما: **رأس مال مادي** والمتمثل في مخزون الآلات والمعدات والمواد المستخدمة في الإنتاج فهي تأخذ شكل رأس مال انتاجي، و**رأس مال بشري** يتمثل في القوى العاملة المتدربة والماهرة التي تأخذ شكل قوة العمل، فعند زيادة مخزون المجتمع من رأس المال بشقيه هذا يعني أنه قادر على زيادة التراكم الرأسمالي (شحدة و حمدان، 2012، صفحة 13).

2-2- التقدم التكنولوجي: يؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي. ولا يعتبر امتلاك التكنولوجيا شرطا كافيا لاستمرار النمو الاقتصادي، اذ لو كان ذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع لأن التكنولوجيا مال عام يمكن التحصل عليه (حمداني، 2009، صفحة 10).

2-3- النمو السكاني: يعني الزيادة النهائية في قوة العمل، والذي يعتبر في نظر الكثير من المختصين أحد العوامل الإدارية لدفع النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين تتزامن مع زيادة في الاستهلاك أي في حجم الطلب، وبالتالي زيادة حجم السوق، ورغم مقدار الحجج المؤيدة لهذه الفكرة لكن قد يؤدي النمو السكاني المتزايد الى آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وعموما يتوقف شكل تأثير النمو السكاني على النمو الاقتصادي إيجابا أو سلبا على مدى قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية التي يتسبب النمو السكاني في بروزها (تودار، 2006، صفحة 171).

2-4- الموارد الطبيعية: تمثل وفرة الموارد الطبيعية أحد المحددات الهامة في أي بلد لزيادة معدل النمو الاقتصادي، كتوفر مصادر الطاقة، مثل البترول والغاز والثروات المعدنية الأخرى، ولا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة ما حدوث نمو اقتصادي بل أن الأمر مرهون بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية. فسوء التوزيع والاستغلال الخاطئ، المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة، يؤدي إلى تدني الوضع الاقتصادي (شحدة و حمدان، 2012، صفحة 14).

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي التقليدية

عرفت نظريات النمو الاقتصادي تطورا كبيرا بدءا من إسهامات النظرية الكلاسيكية من خلال نظرية آدم سميث، وريكاردو ومالتوس، مرورا بالنظرية الكينزية ونموذج هارود-دومار(Harrod-Domar)، ثم نموذج صولو(Solow, 1956)، ثم ظهور نظرية النمو الداخلي ومن أهمها نموذج رومر(Romer, 1990) ونموذج لوكاس(Lucas, 1988). وقد أسهم كلا من الفكر الاقتصادي التقليدي والحديث في تطوير نظريات النمو الاقتصادي رغم اختلاف فرضياتهما وتحليلهما والنتائج التي توصلا إليها.

1- النمو الاقتصادي عند الكلاسيك: من أهم رواد المدرسة الكلاسيكية آدم سميث، دافيد ريكاردو وروبرت مالتوس، ارتكزوا في تحليلهم للنمو الاقتصادي على فرضيات عدة أهمها: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ووجود الحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي، وكذا سوق تسوده المنافسة التامة وسيادة حالة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية ... الخ، ورغم بعض الاختلافات التي ظهرت في آراء المفكرين الكلاسيكيين إلا أنهم اتفقوا حول آراء عديدة في تحليلهم للنمو تمثلت في:

1- أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي للنمو، والذي ينتج عن زيادة المدخرات، والتي يحققها الرأسماليون وملاك الأرض وحدهم، على عكس العمال الذين تميل أجورهم الى الاستقرار عند حد الكفاف وهذا وفق التأثير المتبادل بين تراكم رأس المال والنمو السكاني، فزيادة رأس المال يزيد في الرصيد الكلي للأجور، وزيادة معدل الأجر يزيد من حدم السكان.

2- ضرورة تحرير التجارة وعدم تدخل الدولة، لأن التوازن التلقائي يحدث بفعل اليد الخفية، التي من شأنها أن تعظم الدخل الوطني في ضل المنافسة التامة.

3- أن الإنتاج هو دالة لعدة عوامل، وهي العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي والذي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال وكلها عوامل متغيرة، أما الموارد الطبيعية فهي عامل ثابت يخضع لتناقص الغلة، وأي تغيير في هذه العوامل أو إحداها سيؤدي الى تغير الإنتاج(النمو).

4- ظهور حالة ركود كنهاية للتراكم الرأسمالي، وهذا نتيجة للمنافسة بين الرأسماليين وندرة الموارد الطبيعية.

5- أن المشكلة السكانية هي احدى العوامل التي تتسبب في إفساد المناخ الملائم للنمو الاقتصادي، ولها آثار على القطاع الزراعي من حيث تناقص الغلة وهو ارتفاع منتجاته وإعادة توزيع

الدخل الوطني لصالح ملاك الأراضي، وبذلك أمكنهم الربط بين المشكلة السكانية والنمو الاقتصادي (قاضي، عباد، و زياد، 2010، الصفحات 23-24).

2- النمو الاقتصادي عند الكينزيين: لقد كان النمو الاقتصادي منظما قبل الثلاثينات من القرن العشرين ولم تتخلله أية مشكلات، حتى جاء الركود الاقتصادي والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1939) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي وذلك سبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة وبروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى (حربي و عريفات، 2014، صفحة 125).

اهتم كينز بالشروط اللازمة لنمو الاقتصاد القومي، واعتبر أن الطلب الفعال في مقدمة الشروط اللازمة للنمو، ويشير الطلب الفعال في التحليل الكينزي إلى ذلك الجزء من الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم، وقد حدد هذا النموذج العلاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل القومي، وعرف هذه العلاقة بالمضاعف، وحدد هذه العلاقة بالصيغة التالية:

$$M = \frac{1}{1 - MPC} = \frac{1}{MPS} \dots (1.1) \; ; \; MPS = 1 - MPC \dots (1.2)$$

حيث: M: المضاعف، MPC: المسل الحدي للاستهلاك، MPS: الميل الحدي للادخار.

كما بين التحليل الكينزي أن المضاعف هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للادخار.

وبمعنى آخر هناك ارتباط بين المضاعف والميل الحدي للاستهلاك، وتتحدد آلية النمو بأن الدخل القومي يتكون من مجموع الدخول الفردية، كما أن الاستثمار في إطار عملية النمو يتحول إلى دخول فردية أيضا تنفق، ويتحول جزء منها إلى دخول جديدة وهكذا، وتكون حصيلة هذه العملية أن الزيادة النقدية في الدخل القومي تكون أكثر من الاستثمارات التي بدأت بها عملية النمو، ولذا يقيم ادخار الجزء الآخر من الدخل ولا يسهم في زيادة الدخل القومي، بما يشير هذا التحليل إلى أن الدخل النقدي سوف يزداد بمقدار الاستثمارات الموظفة مضروبا بالمضاعف، ويتحدد الأخير بقيمة الميل الحدي للاستهلاك، إذ كلما ارتفعت قيمته زادت قيمة المضاعف.

وتتطلب هذه الآلية توفر طاقات إنتاجية في النشاط الاقتصادي غير مستغلة وكذلك وجود قوة عاملة غير موظفة، ثم سيادة سعر للفائدة يشجع حالة الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية القومية (النجفي، 2000، صفحة 323).

إن من أهم وأشهر النماذج الكينزية في النمو الاقتصادي نجد **نموذج هارود ودومار**، حيث انشغل كل من هارود ودومار بدراسة معدلات النمو الاقتصادي ومحاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل القومي، وتنطلق الفكرة الأساسية في النموذج من التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري، والمتمثل في زيادة كل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع (والتي تمثل جانب العرض)، والدخل (الذي يمثل جانب الطلب)، مع استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع، وقد وضع كل منهما نموذجه في إطار مجموعة من الافتراضات يمكن حصرها في:

1- أن الاقتصاد مغلق، ولا توجد تجارب خارجية، مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي .

2- افتراض تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الاستثماري، مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.

3- ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط للادخار.

4- ثبات كل من المستوى العام للأسعار، سعر الفائدة المصرفية، معامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية .

5- أن هناك نمط واحد لإنتاج السلعة، ولا يوجد اهتلاك السلع الرأسمالية أي اقتراض عمر لانهائي لها.

6- حسابات الادخار والاستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس العام (عبد الظاهر و مدحت مصطفى، 1999، صفحة 122).

وقد عبر كل من هارود ودومار عن النموذج رياضيا كما يلي:

إن معدل النمو اللازم للمحافظة على مستوى التشغيل الكامل هو:

$$S = \frac{s}{y} \dots (1.3)$$

حيث: y: الدخل الوطني، S: الادخار، s: معامل الادخار.

وأيضا: $$K = \frac{\Delta k}{\Delta y} \dots (1.4)$$

حيث: K: هي رأس المال، $\frac{\Delta k}{\Delta y}$: هو معامل رأس المال/ الإنتاج.

ويتكون النموذج من المعادلتين (3.1) و(4.1) أي: $I = \Delta K \dots (1.5)$

أي أن التغير في رأس المال Δk يساوي الاستثمار، وحيث $K = \frac{\Delta k}{\Delta y}$ أي أن رأس المال يساوي معامل رأس المال/ الإنتاج، لكن معدل نمو الإنتاج يساوي التغير في الإنتاج مقسوما على الإنتاج أي: $G = \frac{\Delta Y}{Y} \dots (1.6)$.

حيث: G: معدل النمو.

ونظرا لأن $I = S$ أي الاستثمار يساوي الادخار فإن $S = \frac{1}{y}$.

أي أن معدل النمو يساوي الميل الحدي للادخار مقسوما على معامل رأس المال/الإنتاج، ويمكن زيادة هذا المعدل بزيادة معامل الادخار أو زيادة كفاءة رأس المال (سعيدي، 2015، الصفحات 21-22).

* **انتقادات النظرية:** هناك عدة انتقادات وجهت إلى هذه النظرية ومن أهمها:

1- إن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال إلى الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغيرا في الأجل الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.

2- إن فرضية ثبات نصيب كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما بفعل تأثيرات التقدم التقني .

3- إن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة .

4- إن فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال- الناتج والمعامل الحدي لرأس المال- الناتج غير واقعية وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد. ومن حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية فيعتبر النموذج غير ملائم للأسباب التالية:

أ- اختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، حيث أن النموذج يهدف إلى منح البلد المتقدم إمكانية تحقيق نمو طويل الأمد، ولا يهتم بمشاكل التصنيع في البلدان النامية.

ب- إن مثل هذه النماذج تتصف بارتفاع معدل الادخار، فمعدل رأس المال إلى الناتج، بينما الوضع يختلف في البلدان النامية، حيث تتميز هذه المعدلات بالانخفاض.

ج- أن النموذج يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل، وهو ما لا يتحقق في حالة البلدان النامية .

د- النموذج يفترض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهذا لا ينطبق على البلدان النامية .

هـ- النموذج يفترض اقتصادا مغلقا في حين أن الاقتصاد النامي يكون عادة مفتوحا .

و- يفترض النموذج ثبات الأسعار في حين أن الأسعار تتغير في البلدان النامية .

وحيث أن الفرضيات التي يستند عليها النموذج غير واقعية فإن استخدامات النموذج محدودة التطبيق في البلدان النامية (القريشي، 2007، صفحة 77).

المطلب الثالث: النماذج الحديثة للنمو(النمو الداخلي)

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إيجاد مصادر للنمو طويل الأمد، قاد الى ظهور نظريات حديثة للنمو الاقتصادي، عرفت بنظريات النمو الداخلي أو النمو ذاتي المنشأ، وقد ابتدأ هذا النوع من النماذج كل من الاقتصادين، Lucas (1988) و(1986) Paul Romer.

تحليل النمو الاقتصادي حسب هذه النظرية يركز على قدرة البنية الاقتصادية بافتراض النظام الحر، وزيادة منتجاتها، حيث تكون التكيفيات والتعديلات الداخلية في هذه البنية هذا الذي يجلب التقدم التكنولوجي، المدمج في وظيفة الإنتاج، أي ظهور سلع جديدة تعتمد على قدرته على الاختراع بضغط من الطلب الخاص بها (معوشي، 2011، صفحة 52).

وبصورة بسيطة نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد معدل النمو الاقتصادي الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو في نموذج سولو وهو ما يطلق عليه "ببواقي سولو" وهي بذلك تبحث عن تفسير لوجود زيادة في عوائد وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الاجل بين الدول، وعن فروض نماذج النمو الداخلي فهي (تهتان، 2010، صفحة 35):

*افترضت نماذج النمو الداخلي أن التغير التكنولوجي يتحدد من داخل النموذج الاقتصادي وذلك من خلال تراكم المعرفة المكتسبة من جراء التعلم والبحث العلمي، أو من خلال تراكم رأس المال المباشر الذي يتم من خلال استثمار الفرد في نفسه عن طريق التعليم العادي أو التعلم أثناء العمل(Learning by doing).

*كما افترضت نماذج النمو الداخلي ثبات العائد بالنسبة لرأس امال وليس تناقصه (نماذج النمو النيو كلاسيكي)، ويفسر لوكاس 1988 ذلك بأن المفهوم الأوسع لرأس المال يتضمن كل من رأس المال المادي ورأس المال البشري، ففي حين يخضع الاستثمار في رأس المال المادي تناقص العائد فإن الاستثمار في رأس المال البشري يختلف في ذلك، حيث يكون لتراكم رأس المال البشري أثاره الخارجية الموجبة التي تعد من تناقص العائد من الاستثمار في رأس المال المادي، ليكون العائد من الاستثمار في رأس المال (المادي والبشري) ثابتا في الأجل الطويل. وبالتالي تسقط نماذج النمو

الداخلي عدد من الفرضيات الأساسية من فروض نماذج النمو النيوكلاسيكي، وهي أن التقدم التكنولوجي متغير خارجي وأن الفرص التكنولوجية متاحة لجميع الدول في ظل ظروف المنافسة التامة، وكذلك إمكانية تحقيق التقارب بين دول العالم المختلفة وعدم مساهمة الادخار في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وأخيرا الاعتماد على عنصر العمل الفعال كمتغير رئيسي بالنموذج دون تحديد واضح لهذا المتغير.

وبناء على ما سبق يمكن حصر العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي التي أكدها رواد اتجاه النمو الذاتي في أربعة مصادر هي: رأس المال المادي أو تراكم المعرفة (Romer)، رأس المال البشري (Lucas) ورأس المال التكنولوجي (التقدم التكنولوجي)، وكذلك رأس المال العام (Barro) (هدروق، 2011، صفحة 42).

والجدير بالذكر أن نظرية النمو الداخلي تأثرت بنتائج وأفكار العديد من النماذج السابقة كان أهمها مدخل شومبيتر للنمو والخاص بآليات عمل الاقتصاد الرأسمالي، وكذلك نموذج أرو (1962 Arrow) حول الآثار الاقتصادية لعملية التعلم بالممارسة (تهتان، 2010، صفحة 37).

المبحث الثالث: جدلية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

يشير الأدب الاقتصادي الذي يهتم بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي الى وجود تباين في وجهة نظر هذه الأدبيات لتلك العلاقة. وسوف يتم فيما يلي الاهتمام بعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل النمو الاقتصادي من خلال التعرض الى الفكر النيوكلاسيكي والفكر الحديث والدراسات التطبيقية الحديثة التي اتسمت بتوضيح العلاقة وتبيان الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو في التفسير النيوكلاسيكي

اهتمت النماذج النيوكلاسيكية بالبحث في العوامل المسببة للنمو الاقتصادي، حيث ركزت هذه النماذج على الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو في الدول المضيفة، تمثلت أبرز الاسهامات في هذا المجال في جهود كل من Swan (1956) و(1956-1957) Rebert Solow.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل نموذج (Solow-Swan):

إن هذا النموذج يقوم على فرضية الاستثمار في استخدام المزيد من العمل ورأس المال طالما أن التكاليف الحدية أقل من العوائد الحدية وحتى يتم التساوي بينهما. ونظرا لأن الدول النامية تتسم بندرة رأس المال لكل عامل مقارنة بالدول الغنية، فان الإنتاجية الحدية لرأس المال مرتفعة في تلك الدول الأمر الذي يشجع على انتقال رأس المال من الدول الغنية الى الدول النامية سواء كان ذلك في شكل استثمار أجنبي مباشر أو بناء نموذج جديد لقياس النمو الاقتصادي أطلق عليه صولو الاستثمار في محفظة الأوراق المالية. ثم معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا جديدا أضيف الى دالة الإنتاج ومن ثم أمكن صياغة دالة الإنتاج على النحو التالي:

$$Y = A(A, K, F, Z) \dots (1.7)$$

بحيث: Y: تشير الى الناتج الداخلي الخام، K: تمثل رأس المال العيني، L: تشير الى عنصر العمل، F: تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الداخل، A: تشير الى كفاءة الإنتاج (التطور التقني)، Z: تمثل العناصر الأخرى المؤثرة في الناتج إضافة الى المتغيرات الوهمية.

ولقد ركز صولو في تحليله على الاستثمار في رأس المال البشري مقاسا بنسبة الطلاب في الجامعات، والعملية التكنولوجية معبرا عنها بالإنفاق على البحوث والتطوير، وأهمية هذين العنصرين في تحفيز النمو في الدول المضيفة النامية بصفة خاصة، حيث أوضح صولو أن تأثير الاستثمار الأجنبي

المباشر على النمو الاقتصادي محدود في الأجل القصير، ويقتصر تأثيره على مستوى الدخل، تاركا معدل النمو في الأجل الطويل دون تغيير.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل نموذج هارود دومار:

برزت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو عند محاولة كل من (هارود، دومار) عن البحث عن صيغ موحدة ومتكاملة للنمو تعتمد على الجمع بين التحليل الكنزي وعناصر النمو الاقتصادي، وباستخدام دوال انتاج تتسم بالقدرة على الاحلال بين عناصر الإنتاج الداخلة في الدالة، وبدءا من حالة التوازن بين الاستثمار المخطط والادخار المخطط. ثم صياغة أفكار هارود دومار في صورة نموذج يظهر أن الناتج يساوي معدل الادخار مقسوما على نسبة رأس المال/ الناتج، وذلك على النحو التالي (هدروق، 2011، صفحة 48):

$$G = {}^{S}/_{(K,Y)} \dots (1.8)$$

حيث أن :Y: الناتج، **K**: رصيد رأس المال، **S**: الادخار المحلي الإجمالي، **G**: معدل النمو.

كما أن: $$k = Id + If \dots (1.9)$$

أي أن رأس المال (k) يساوي الاستثمار المحلي (Id) والاستثمار الأجنبي (If)، وأمكن التعبير عن النمو كالتالي:

$$G = {}^{(\frac{Id}{Y} + \frac{If}{Y})}/_{K} \dots (1.10) \quad ; \quad G = \frac{S}{K} + \frac{Y}{K} \dots (1.11)$$

من هنا فان G ينخفض عندما ينخفض الادخار المحلي و/أو رصيد رأس المال، يتضح من النموذج المقدم أهمية كل من رأس المال (المحلي، الأجنبي) والادخار المحلي في تحفيز النمو، ونظرا لأن الادخار يتسم بالانخفاض (خاصة الدول النامية)، الأمر الذي يوضح أهمية الاستثمار الأجنبي (المباشر وغير المباشر) لسد الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي في ظل تغير وجهة نظر الدول المختلفة لهذا الاستثمار لما له من مزايا عديدة، وكخلاصة للتحليل النيوكلاسيكي في علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي، تنحصر أهمية دور الاستثمار الأجنبي في تحفيز النمو الاقتصادي فيما يلي:

- تعويض الدول المضيفة عن نقص المدخرات نتيجة لانخفاض المعدل الاقتصادي حسب طبيعتها في تلك الدول.

- الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز الاستثمار المحلي وبالشكل الذي يحفز على المزيد من النمو الاقتصادي في تلك الدول.

-التأثير الضمني وغير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر في احداث التقدم التكنولوجي بالنسبة للدول المضيفة، باعتبار أن التقدم التكنولوجي هو أساس تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، وبتحقيق هذا الدور الهام من خلال الاستثمار في المعدات الرأسمالية الجديدة المصاحبة للاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في نماذج النمو الداخلي

في نماذج النمو الداخلي ان هذا الأثر ينقسم الى أثرين، أولهما الأثر المباشر الموجب ويتمثل في ان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا كان مرفقا بزيادة معدلات الاستثمارات المحلية، وثانيهما الأثر غير المباشر الموجب ويتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا ما صحبته أثار خارجية موجبة على الاستثمارات المحلية في الدول المضيفة.

1- الأثر المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي :

يتحقق الأثر المباشر الموجب في الدول المضيفة إذا أدت هذه الاستثمارات الى زيادة معدل نمو الاستثمارات المحلية، ويعني ذلك أن هذا الأثر سوف يتحقق إذا كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات المحلية علاقة تكاملية أو طردية (أثر التكامل).

2- الأثر غير المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي :

يتحقق هذا الأثر في الدول المضيفة إذا صاحبت هذه الاستثمارات آثار خارجية موجبة تؤدي الى زيادة إنتاجية عنصري العمل ورأس المال في هذه الدول، وتتحقق الآثار الخارجية الموجبة التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أربعة قنوات كما يلي (الشوربجي، 2005، صفحة 262):

* **قناة المنافسة:** تركز على أن دخول الشركات الأجنبية الى الدول المضيفة يؤدي الى زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدول، الأمر الذي يدفع الشركات الوطنية نحو استخدام التكنولوجيا القائمة بأساليب أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقا للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في انتاج الشركات المنافسة.

* **قناة التدريب:** تنشأ قناة التدريب في حالة ما إذا كان ادخال التكنولوجيات الحديثة الى الدول المضيفة يتطلب تحديث رأس المال البشري، حيث أن التطور التكنولوجي للظروف المحلية للدول المذكورة لا يتأتى الا مع قوة عاملة مؤهلة بالشكل الذي يجعلها قادرة على استيعاب هذه

التكنولوجيا. ان دخول الشركات الأجنبية الى الدول المضيفة يؤدي الى تدريب وتأهيل العمالة المحلية في هذه الدول من خلال قيام الشركات الأجنبية يخلق الحافز لدى الشركات الوطنية نحو تجريب العمالة الخاصة بهذه الناحية وانتقال العمالة المدربة والمؤهلة من الشركات الأجنبية الى الشركات المحلية من ناحية أخرى.

* **قناة التقليد:** تقوم على أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة سوف تصبح أكثر إنتاجية من خلال قيامها بتقليد التكنولوجيات، أو الممارسات الإدارية الحديثة للشركات الأجنبية المتواجدة في هذه الدول.

* **قناة الروابط:** تركز على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف تؤدي الى زيادة في إنتاجية الشركات الوطنية داخل الدول المضيفة، من خلال الروابط الخلفية والأمامية التي تحدث بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية، فبالنسبة للروابط الأمامية فيعود منشأها من خلال المعاملات التي تتم بين الشركات الأجنبية من العملاء، وتؤدي هذه الروابط الى زيادة التقدم الفني للشركات الوطنية، فالشركات الأجنبية تقوم بالإنفاق على البحوث والتطوير بالقدر الذي يسهم في تطوير منتجاتها القائمة وإنتاج منتجات جديدة مما يترتب عليه حدوث المنافسة داخل السوق المحلية، أما الروابط الخلفية فتنشأ من خلال المعاملات التي تتم بين الشركات الوطنية والأجنبية وتؤدي هذه الروابط الى نقل التكنولوجيا الجديدة الى الشركات المحلية وذلك من خلال حصول الشركات الأجنبية على احتياجاتها من المواد الخام والسلع الوسيطية من الموردين الوطنيين(الشركات الوطنية) ليشمل ذلك قيام الشركات الأجنبية بتقديم المساعدات الفنية وبرامج تدريب الشركات الوطنية من أجل تحصيل منتجاتها القائمة أو المساعدة في انتاج منتجات جديدة، الأمر الذي يؤدي الى زيادة إنتاجية هذه الشركات.

المطلب الثالث: القدرة الإستعابية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

وتتمثل هذه العوامل في تلك الامتيازات والحوافز التي يوفرها المناخ الاستثماري الجاذب في الدول المتقدمة لجذب الفوائض المالية العربية ويمكن تلخيص هذه العوامل في:

– يسعى المستثمر العربي لتحقيق الربح من خلال نقل أمواله واستثمارها في خارج إقليم الدولة العربية، اذ يعتبر عنصر الربحية من العناصر المهمة والمحددة وتحركات رؤوس الأموال وهجرتها، بل إنه يمثل في معظم الحالات من المعروف اقتصاديا أنه كلما زادت درجة نضج الاقتصاد وتطوره قلت فرص الاستثمار المربح في هذا الاقتصاد وتصبح بالتالي فرص الاستثمار في البلدان الأقل أكثر ربحية

منها بالدول المتقدمة وهو ما يفسر لنا أن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشر تتم في بلدان مثل الصين وبعض دول جنوب شرق آسيا التي مازالت بكرا للاستثمار المربح علاوة على توافر بعض الشروط الضرورية الأخرى للقيام بهذا الاستثمار وتتعلق هذه الشروط الضرورية بما يسمى بتهيئة مناخ الاستثمار في أي بلد من بلدان العالم، وهو ما يقدم دائما على انه السبب الرئيسي وراء أحجام الأموال العربية عن التوطن والاستثمار في المنطقة العربية.

-تتميز الأسواق المالية في الدول المتقدمة الجاذبة لرؤوس الأموال بخصائص متنوعة تجعلها أكثر كفاءة وعمق، فهي تتوافر على نظام معلوماتي متطور وكفئ، مما يقلل من الشائعات والمعلومات المغلوطة، وهي عناصر لها تأثير كبير على أسعار الأوراق المالية المتداولة، كما تتيح لشركائها التمويل من ناحية الطلب وتضمن للمستثمرين العائد وضمان الحقوق من جانب العرض، كما تتميز بالسيولة العالية التي قدرة السوق على استيعاب كميات كبيرة من الأوراق المالية بسهولة ويسر، بالإضافة إلى الكفاءة العالية، كما تتميز الأسواق الجاذبة بالتنظيم الفائق، بحيث تحقق الأسعار في السوق درجة من التوازن لكل من البائعين والمشترين، وأن كل منهما يمكن أن يحاط بأكبر قدر من المعلومات عن الأوراق المالية الدرجة.

-إذا كان عدم الاستقرار لسياسي في الدول العربية من أهم العوامل الطارة لرؤوس الأموال العربية، فإن اطمئنان المستثمر العربي غلى استقرار الأحوال الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتقدمة، والارتباط، ولسنين طويلة من طرف بعض الدول العربية المنتجة للبترول مع هذه الدول خاصة في مجال البترول والتجارة.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية، تسمح بتنقل رؤوس الأموال من دولة الى أخرى، وعلى المدى الطويل تعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، كما أن تدفقه الى الدول المضيفة يكون في أشكال مختلفة مرتبطة بسياسات هاته الدول واستراتيجيات الشركات الأجنبية.

لذا يبقى جذب الاستثمارات الأجنبية من أهم انشغالات دول العالم خاصة النامية منها، لدوره الكبير في تحقيق النمو باعتباره ظاهرة مستمرة وليست مؤقتة، وحاولت مختلف النظريات الاقتصادية تفسير النمو الاقتصادي حيث أعزت النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية الى عملية التراكم الرأسمالي، ونفس الأمر بالنسبة للمدرسة الكنزية في نموذج هارود-دومار وأكد الكينزيون الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو، الى أن ظهرت نماذج النمو الحديثة من خلال نموذج رومر ونموذج لوكاس (رأس المال البشري).

ومن هنا نقول إنه يجب على البلدان العربية مراجعة وهيكلة نظامها وقوانينها الداخلية والاستثمارية وتقديم العديد من التحفيزات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما سنتطرق اليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر ومقارنته مع بعض البلدان العربية

المبحث الأول: تحليل وتقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر

المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الثالث: حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الأساسية لمحددات النمو الاقتصادي بالدول العربية

المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي ومحدداته بالدول العربية خلال الفترة (1996-2021)

المطلب الثاني: تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية

تمهيد:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل في كل من البلدان النامية والأقل نموا من خلال زيادة تكوين رأس المال المحلي، فهو يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا التأثير حفز العديد من الباحثين لدراسة العوامل الرئيسية التي تحدد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى مختلف الدول.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل الى تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر عبر مبحثين، حيث نحاول من خلال المبحث الأول دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر ومقارنتها مع بعض الدول العربية، وتطرقنا أيضا الى كل من توزيعاته القطاعية والجغرافية، وفي الأخير ذكرنا مجموعة من الحوافز والامتيازات الممنوحة من الدولة الجزائرية لجذب المستثمر الأجنبي.

وخصصنا المبحث الثاني في تحليل تطور النمو الاقتصادي في البلدان العربية محل الدراسة للفترة (1996-2021)، وتفصلنا في المطلب الثاني والأخير في دراسة وتحليل الهيكل القطاعي في هذه البلدان (القطاع الزراعي، القطاع الصناعي وقطاع الخدمات).

المبحث الأول: تحليل وتقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

اهتمت الدول النامية والمتقدمة بقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر، فقامت البعض منها باتخاذ التدابير اللازمة لجذب أكبر قدر منه. وتصنف الجزائر من بين الدول التي أعطت اهتماما كبيرا لاستقبال الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك باعتباره مصدر لجلب وتطوير الأموال والتكنولوجيا الحديثة وخلق فرص العمل.

وفي هذا المبحث سنقوم بتحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وكذا مختلف توزيعاتها جغرافيا وقطاعيا، ومقارنتها مع بعض البلدان العربية.

المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية، فهي ذات مساحة قدرها 2.381.741 كلم^2 تقع شمال إفريقيا يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، وتمتد جنوبا حتى أعماق الصحراء التي تمتلك منها الجزائر أكثر من 2 مليون كلم^2، وهي ذات سواحل بحرية تمتد على 1200 كلم.

"بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تمتلكها الجزائر، فهي تشكل منطقة جلب طبيعية الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر".

والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1980-2021):

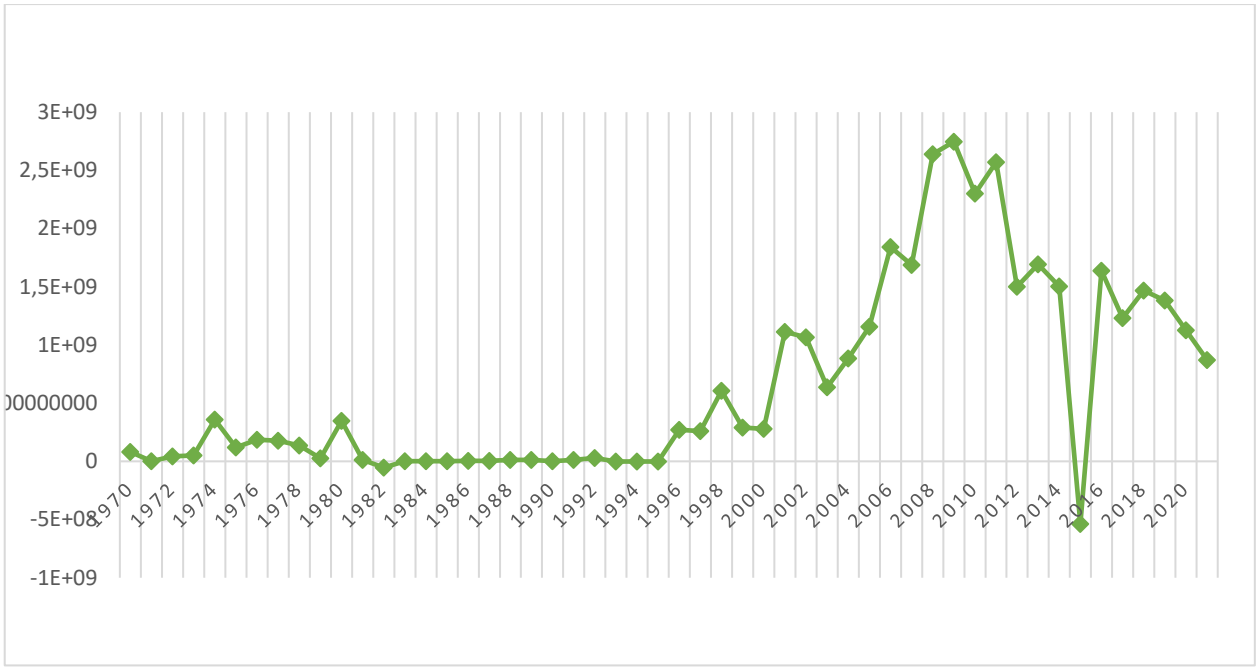
الجدول رقم (1.2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1980-2021):

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
التدفقات	348.66	0.397	3.34	0.01	280.1	1156	2300.36
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التدفقات	-537.79	1638.26	1230.24	1466.11	1381.20	1126.70	896.68

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (1.2): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة (1970-2021):



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل يتضح لنا أن الجزائر قد حققت خلال السنوات الأخيرة 1990-2011 مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا وقد تميزت الفترة 1993 إلى 1995 بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي المباشر يرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت إلى الجزائر على جميع الأصعدة، فقد شهدت المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي.

فقد تميزت الفترة 1996-2000 بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمارات في القطاعات الأخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة.

أما الفترة ما بعد 2001 فقد تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ب 1113 مليون دولار سنة 2001 وما انطوى عليه من حوافز ضريبية، وهي السنة التي توافق إصدار الأمر رقم 01-03 وكذلك التدفق المحقق في سنة

2002 والمقر ب 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة اوراسكوم المصرية، وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية وهكذا فإن هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 637 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 884 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وهكذا فان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2001، 2002 و2004 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات.

سجلت الجزائر أعلى مبالغ للتدفقات الواردة في سنتي 2007 و 2008 حيث بلغت 1686 و2638 مليون دولار على الترتيب، وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعا بفعل الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات سنة 2009 ارتفاعا طفيفا ب 2746 مليون دولار في وقت سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعا محسوسا على المستوى العالمي، ثم انخفضت سنة 2010 إلى 2300 مليون دولار وهو ما يدل على التأثر المتأخر لتدفقات الاستثمارات الدولية المتجهة للجزائر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع بربحية عالية 'استثمارات في قطاع المحروقات' ثم تميزت سنة 2011 بعودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالارتفاع.

أما بالنسبة لباقي السنوات من 2012-2021 نلاحظ تأرجح في حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر، حيث سجلت انخفاض في قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتصل إلى أدنى مستواها سنة 2015، بحجم (537.79-) مليون دولار وهي أخفض حصيلة، ويرجع السبب إلى انهيار أسعار البترول ودخول قطاع الطاقة في أزمة باعتبار هذا القطاع يشكل أهم مصادر الاستثمارات الأجنبية خلال السنوات الماضية، مما جعل المستثمرون الأجانب يحجمون في توجيه استثماراتهم إلى الجزائر هذا جهة ومن جهة أخرى تطبيق قاعدة 51-49 تشكل أحد أهم العوائق التي تقف أمام المستثمر الأجنبي.

بعد 2015، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر تحسنا حيث بلغت سنة 2018 قيمة 1466.1 مليون دولار ويرجع ذلك إلى إصدار قانون 16-9 المؤرخ في 03 أوت 2016، والمتعلق بترقية الاستثمار والذي قدم مجموعة من الضمانات القانونية والتشريعية بالإضافة إلى العديد من المزايا والتحفيزات الضريبية والجمركية والإدارية لتشجيع الاستثمار، أما في سنة 2019 و 2020

فقد شهد الاستثمار الأجنبي انخفاضا محسوسا ب 1381.2 و 1126.7 مليون دولار على الترتيب نتيجة التقلبات السياسية للبد وكذا تداعيات أزمة كورونا على الاستثمار العالمي ككل.

وفي تقرير ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الخاص ب عام 2021 ورد أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر عرف تراجعا مقدر ب 0.35% في جانفي من سنة 2019، ثم بعد ذلك حقق نسبة ايجابية في نهاية 2019 ب 0.27%، لتستمر هذه النتيجة إلى غاية السداسي الأول من 2020 بنسبة 0.31%، لكن بعد ذلك وبسبب تداعيات جائحة Covid 19 بدأ يسجل مرة أخرى في السداسي الثاني من نفس السنة تراجعا بنسبة 19% لتبلغ قيمتها 1.126 مليون دولار مقابل 1.382 مليون دولار 2019.

2- مقارنة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:

تتسم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى الدول العربية بالتذبذب من سنة الى أخرى من حيث القيمة، وحصتها من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا. يرجع ذلك أساسا الى أن الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية تتمثل في عمليات شراء من جانب غير المقيمين، لأصول عامة مملوكة للدول العربية.

الجدول رقم (2.2): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية

الوحدة: مليون دولار

السنوات / البلدان	2000	2005	2010	2015	2019	2020	2020-1970
الإمارات	-506	10900	8797	8551	17875	19884	179616
البحرين	364	1049	154	65	1501	1007	27395
تونس	779	783	1513	1003	845	652	31743
الجزائر	280	1145	2301	-585	1382	1125	33081
السعودية	183	12097	29233	8141	4562	5486	263541
العراق	0	515	1396	-7574	-3076	-2896	28983
عمان	83.2	1538	1243	3255	3420	4093	35425
فلسطين	62	47	206	103	132	52	3489
قطر	252	2500	4670	1071	-2813	-2434	28861
مصر	1235	5376	6386	6925	9010	5852	132589
العالم	1356613	947706	1396203	2065238	1530228	998891	33198843

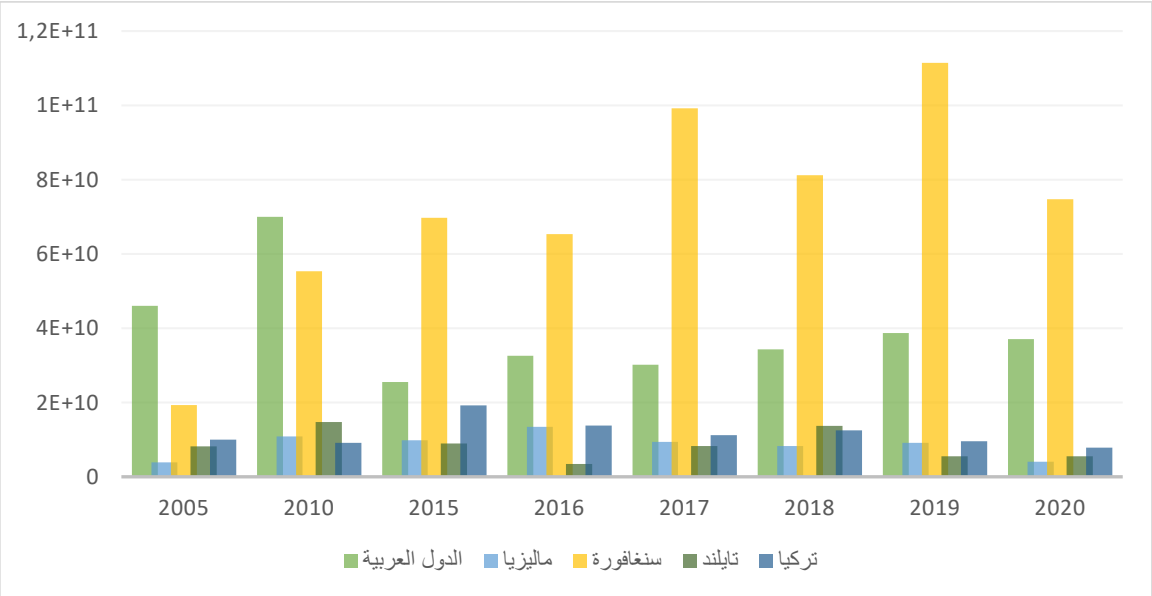
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تشير الإحصاءات، إلى أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية سجل حوالي 11.1% خلال الفترة (1970-2020)، لتبلغ القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي 935 مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 2020 كما هو موضح في الجدول رقم (2.2).

على مستوى الاستثمارات الأجنبية التراكمية في الدول العربية فرادي، استحوذت السعودية على حوالي 28.2% من اجمالي الاستثمارات الواردة للدول العربية برصيد تراكمي بلغ نحو 263.5 مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 2020. فيما حلت الإمارات المركز الثاني برصيد تراكمي بلغ نحو 180 مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 2020 أي ما يعادل حوالي 19.2% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية. كما كان المركز الثالث من نصيب مصر بقسمة تراكمية بلغت 133 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 14.2% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية للدول العربية حتى عام 2020.

أما في عام 2020 فقد تراجعت الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الدول العربية متأثرة بتداعيات جائحة كوفيد-19 بنحو 5.3% لتبلغ حوالي 36.9 مليار دولار أمريكي. بلغ نصيب الإمارات من هذه الاستثمارات حوالي 54% لترتفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى نحو 19.9 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت حصة مصر حوالي 15.8%، وذلك بعد أن تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 9 مليار دولار أمريكي عام 2019 الى 5.9 مليار دولار أمريكي عام2020، جدول رقم (2.2) والشكل رقم (2.2).

الشكل رقم (2.2): حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لبعض الدول من اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم



المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمثل توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية وتوزيعاته الجغرافية، مؤشرا مهما في تحليل وتفسير القيمة المضافة التي حققها كل قطاع في الدولة.

1-التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: وفقا للإحصائيات المتوفرة حول نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والتي تعد نوعا ما شحيحة خاصة الحديث منها موضحة في الجدول رقم (3.2) والذي يخص سنة 2021.

الجدول رقم (3.2): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب القطاعات لسنة 2021

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون د.ج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	107	5.70	33593	6.39	1513	3.24
البناء	382	20.35	59598	11.33	4862	10.41
الصناعة	980	52.21	275525	52.38	28417	60.84
الصحة	119	6.34	51448	9.78	3709	7.94
النقل	16	0.85	1379	0.26	148	0.32
السياحة	91	5.01	79411	15.10	4892	10.47
الخدمات	179	9.54	25073	4.77	3170	6.79
المجموع الكلي	1877	100	526027	100	46711	100

المصدر: تقرير وكالة تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2021.

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت بشكل غير متوازن على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني حيث استحوذ قطاع الصناعة على النسبة الأكبر والتي بلغت 52.21%وبعده قطاع البناء بنسبة 20.35% من إجمالي قيمة المشاريع المقامة وذلك بسبب ارتفاع مردودية هذين القطاعين لدى الشركات الأجنبية على المدى القصير، ولم تحظ باقي القطاعات إلا بنصيب متواضع رغم أهميتها مثل قطاع الزراعة وقطاع الصحة، ذلك أن هذه القطاعات التي لا يحقق فيها الربح إلا على المدى الطويل وهو الأمر الذي يتجاهله المستثمرين الأجانب لذلك نجد قطاع الزراعة لا يمثل سوى 5.70% من إجمالي الاستثمارات المحققة ناهيك عن قطاع السياحة الذي يعتبر راكدا بالكامل، أما بالنسبة للقيمة فقد احتلت الصناعة المرتبة الأولى بنسبة52.21% تليها السياحة بنسبة 15.10% ثم تليها البناء بنسبة 11.33% ثم قطاع الصحة بنسبة 9.78% تليها الزراعة بنسبة 6.39%ثم الخدمات بنسبة 4.77% وأخيرا قطاع النقل بنسبة 0.26%.

2- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: في هذا السياق سيتم التوزيع الجغرافي لمصدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب الأقاليم ثم عرض أهم الدول المستثمرة في الجزائر وأكبر الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4.2): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر حسب الأقاليم المنتشرة ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.

الأقاليم المستثمرة	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)
آسيا والمحيط الهادي	6964.9	48.7
أوروبا	4056.1	28.4
إفريقيا	554.3	3.9
الشرق الأوسط	317.1	2.2
أمريكا الشمالية	59.4	0.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12.7	0.1

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص61.

من خلال الجدول يتضح أن أكبر الأقاليم استثمارا في الجزائر هي دول آسيا والمحيط الهادي بنسبة 48.7% تليها الدول الأوروبية بنسبة 44.7% وسجلت كل من إفريقيا 3.9% ثم الشرق الأوسط بمقدار 2.2% ثم دول أمريكا والبحر الكاريبي ب 0.1%.

أما من حيث أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017 موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5.2): أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017

الدولة	الصين	سنغافورة	اسبانيا	تركيا	ألمانيا	جنوب إفريقيا	فرنسا	سويسرا	إيطاليا	المملكة المتحدة	دول أخرى	الإجمالي
القيمة(مليون دولار)	3539	3151	2565	2313	380	350	330	330	232	212	892	14293
عدد المشاريع	10	03	10	04	07	01	12	04	01	02	28	82
عدد الشركات	05	01	06	04	07	01	10	04	01	02	24	69

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص: 61.

حيث تصدرت الصين المرتبة الأولى من حيث حجم استثماراتها المجسدة في الجزائر والمقدرة ب 3539 مليون دولار وعدد المشاريع 10 خلال الفترة الممتدة من 2013 و2017، تليها سنغافورة في المرتبة الثانية ب 3151 وعدد المشاريع 03، ثم كل من اسبانيا وتركيا وألمانيا وجنوب افريقيا وفرنسا ب 2565، 2313، 380، 350 و330 على التوالي وكذا دول أخرى والمقدرة ب 892 مليون دولار بإجمالي مشاريع 28 مشروع.

2-1 أهم الشركات المستثمرة في الجزائر:

جدول رقم (6.2): أهم 05 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017

الشركة	البلد	القيمة (مليون دولار)
China state construction engineering corporation	الصين	3300
Indarsma	سنغافورة	3151
Grupo artiz construccion yservicios del mediterrmamer	اسبانيا	2209
Tosayli holding	تركيا	1397
Taypar tekstill	تركيا	900

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص61.

بالنسبة لترتيب أكبر الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر فتحتل الشركة الصينية (China state construction engineering corporation. بتكلفة تقدر ب 330 مليون دولار والمختصة في الإنشاء والتعمير والمرتبة الثانية للشركة السنغافورية (Indarsma) بتكلفة تقدر ب 3151 مليون دولار، والثالثة الاسبانية (Grupo artiz construccion yservicios del mediterrmamer) بتكلفة تقدر ب 2209 مليون دولار، والرابعة الشركة التركية (Tosayliholding) بتكلفة 1397 مليون دولار، والخامسة الشركة التركية (tekstill Taypar) ب 900 مليون دولار.

المطلب الثالث: حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد قدمت الجزائر العديد من الحوافز والضمانات، كما قامت بالعديد من الإصلاحات قصد جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما سيتم ذكره في هذا المطلب.

1- حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

الحوافز هي مجموع السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل الأرباح وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج والنمو، أو هي مجموعة من الإجراءات والترتيبات ذات القيم الاقتصادية القابلة للتقويم

منحتها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة في إغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار أو توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمرة فيها (مفتاح، 2022، صفحة 140).

في هذا الإطار منحت الدولة الجزائرية للمستثمر الأجنبي ضمن المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 10-05-1993 مجموعة من الحوافز والامتيازات، منها ما هو متعلق بالنظام العام وما هو متعلق بالنظام الخاص.

1-1 الامتيازات المتعلقة بالنظام العام: تستفيد من امتيازات هذا النظام الاستثمارات المنجزة خارج قطاع المحروقات وأيضا الاستثمارات غير المعنية بالنظام الاستثنائي، وقد حدد الإطار الزمني للاستفادة من امتيازات هذا النظام بفترة الانجاز فقط، وتتمثل هذه الامتيازات في:

- الإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة لكل السلع والخدمات ذات الصلة المباشرة بالاستثمار.
- الإعفاء الكلي من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعين.
- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة الخاصة باستثمار معين.

هذا بخصوص امتيازات النظام العام وفق الأمر 01-03 والتي تخص فترة الإنجاز فقط دون فترة الاستغلال، وهي الفترة التي منحها الأمر رقم 06-08، امتيازات أخرى تتمثل في الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة 3 سنوات بعد معاينة المشروع في النشاط، أي خلال فترة استغلال الاستثمار. أما فترة الانجاز فتم تثبيت الامتيازان (1و2) أعلاه وتعديل الامتياز (3) بمنح الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة الخاصة بإنجاز الاستثمار بدلا من تطبيق النسبة المنخفضة في هذا المجال.

2-1 الامتيازات المتعلقة بالنظام الاستثنائي (الخاص): تستفيد من امتيازات هذا النظام (مفتاح، 2022، صفحة 142):

- الاستثمارات التي تنجز في مناطق خاصة يحددها المجلس الوطني للاستثمار.
- الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة لنسبة الاقتصاد الوطني المحددة من طرف المجلس الوطني للاستثمار.
- المناطق المطلوب ترقيتها: وهي المناطق المحرومة والفقيرة التي لها دور هام على المستوى الوطني أو المحلي في إشباع الحاجيات الاجتماعية على اتخاذ أربعة معايير هي: النمو الديمغرافي فيها، المعطيات الطبيعية، مستوى التجهيز والمداخيل، وتم تحديد هذه المناطق حسب المعطيات الاجتماعية والاقتصادية

أو درجة التجهيز، والمعطيات المالية، كما أن هدفها الأساسي هو طمأنة المستثمرين في هذه المناطق على استمرار السياسة المساعدة للاستثمار من طرف السلطات العمومية.

– مناطق التوسع الاقتصادي: هي المناطق المهيأة إلى التنمية التي تتمتع بفضاءات اقتصادية التي تشمل خصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي والاجتماعي، وتزخر ببطاقات من الموارد الطبيعية والبشرية والهياكل القاعدية الكفيلة بتسهيل إقامة الأنشطة لإنتاج السلع والخدمات وتطويرها.

2– ضمانات الاستثمار في الجزائر:

قامت الجزائر باتخاذ العديد من الإجراءات الخاصة بحماية المستثمرين الأجانب والاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار أن الاستثمارات من هذا النوع لا تخلو من النزاعات التي قد تنشأ لسبب أو لآخر، لذلك فقد منحت العديد من الضمانات لتحفيز المستثمرين الأجانب في الجزائر هذا من جهة ومن جهة ثانية لحمايتهم وضمان حقوقهم، حيث حددت هذه الضمانات المتصلة بتحقيق مشاريع الاستثمار على أربع مبادئ وهي (مصطفى، صفحة 55):

– حرية الاستثمار، رفع القيود الإدارية، حرية تحويل رؤوس الأموال والعوائد الناتجة عن الاستثمار، اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وجود نزاعات.

وقد تضمن قانون الاستثمار لسنة 2001 الضمانات الممنوحة للمستثمرين كتكملة وتعديل لما جاء به قانون الاستثمار 1993 ويمكن تلخيص الضمانات التي جاء بها في النقاط التالية:

– السماوات وعدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالنشاط الاستثماري.

– الإقرار باستمرارية المزايا المستفادة منها والمحددة في الأمر 01-03.

– إقرار بمبدأ منع المصادرة الإدارية الاستثمارات المنجزة، وإذا وقعت مصادرة وفقا للتشريع المعمول به يترتب على ذلك تعويض عادل.

– ضمان تحويل رؤوس الأموال والعوائد إلى الخارج بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب دون تحديد سقف المبالغ القابلة للتحويل.

– إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع.

المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الأساسية لمحددات النمو الاقتصادي بالدول العربية

نقوم من خلال هذا المبحث بتقديم تحليل كمي لتطور معدلات النمو في البلدان العربية ثم تحليل الهيكل القطاعي لها.

المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي ومحدداته بالدول العربية خلال الفترة (1996-2021)

سوف نتناول في هذا المطلب تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر وبعض الدول العربية خلال الفترة (**1990-2021**)، وكذلك نقوم بتحليل أهم المؤشرات الاقتصادية المفسرة له.

1- تطور النمو الاقتصادي في بعض البلدان العربية خلال الفترة (1996-2021):

عرف النمو الاقتصادي تقلبات واسعة عبر السنوات المختلفة نتيجة لتدهور أسعار النفط سنة 1986 والذي نتج عنه أزمة بترولية مما أدى الى انخفاض مستويات النمو الى غاية 1995 أين اتجهت الاقتصادات العربية نحو اقتصاد السوق، ويوضح الجدول رقم (7.2) التالي تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1996-2021):

جدول رقم (7.2): تطور نسبة النمو الاقتصادي الحقيقي في بعض الدول العربية

	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	4.10	1.10	5.10	3.20	3.80	3.00	5.60	7.20	4.30	5.90	1.70	3.40	2.40
السعودية	2.60	1.10	2.90	-3.8	5.60	-1.20	-2.80	11.20	8.00	5.60	2.80	1.80	6.20
تونس	7.10	5.40	4.80	6.10	4.70	3.80	1.30	4.70	6.20	3.50	5.20	6.70	4.20
عمان	3.00	6.00	2.60	0.30	6.60	4.50	-1.10	-2.70	1.30	2.50	5.40	4.50	8.20
البحرين	4.10	3.10	4.80	4.30	5.33	2.50	3.30	6.30	7.00	6.80	6.50	8.30	6.20
مصر	5.00	5.50	5.60	4.50	6.40	3.50	2.40	3.20	4.10	4.50	6.80	7.10	7.20

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الجزائر	1.60	3.60	2.90	3.40	2.80	3.80	3.70	3.20	1.30	1.20	1.00	-5.1	3.50
السعودية	-2.10	5.00	10	5.40	2.70	3.70	4.10	1.70	-0.70	2.50	0.30	3.60	3.30
تونس	3.00	3.00	-2.00	4.20	2.40	3.10	1.00	1.10	2.20	2.60	1.50	1.50	-8.60
عمان	6.10	1.70	2.90	8.90	5.20	1.30	5.00	5.00	0.30	1.30	-1.1	-3.4	3.10
البحرين	2.50	4.30	2.00	3.70	5.40	4.40	2.50	3.60	4.30	2.10	2.20	-4.9	2.20
مصر	4.70	5.10	1.80	2.20	2.20	2.90	4.40	4.30	4.20	5.30	5.60	3.60	3.30

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الجدول رقم (7.2) أعلاه نستطيع التمييز بين مرحلتين لتطور معدلات النمو الاقتصادي في البلدان العربية كما يلي:

1- مرحلة التسعينيات (1996-1999): تميزت هذه بتحسن معدل النمو الاقتصادي العربي، وهذا راجع إلى انتهاج مسيرة الإصلاحات الاقتصادية وذلك من أجل تحقيق التنمية وتجنب تأثير الصدمات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى استقرار أسعار البترول وبداية ارتفاعها وأيضا توسع دور القطاع الخاص من خلال زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى البلدان العربية وتوسع دور الدول في مشاريع البنية التحتية والتعليم والشؤون الاجتماعية.

2- مرحلة الألفيات (2000-2014): تميزت هذه المرحلة بارتفاع تدريجي لمعدلات النمو الاقتصادي حيث كان للتطورات في السوق النفطية الدولية الأثر الإيجابي على اقتصاديات الدول العربية المنتجة للنفط، حيث حققت معدلات نمو جيدة جراء ارتفاع أسعار النفط وإنتاجه من جهة، وقد صاحب ذلك ارتفاع الفوائض المالية في الحساب الجاري، كما استفادت الدول العربية غير المنتجة للنفط من زيادة النشاط الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط.

أما في سنة 2011 انخفض معدل النمو الاقتصادي ويعود السبب في ذلك هو تأثير الوضع الاقتصادي العربي بمتغيرات عديدة خلال 2011 والتي يمكن تقسيمها إلى متغيرات داخلية وخارجية وأهم هذه المتغيرات:

- أزمة الديون في منطقة اليورو وما نجم عنها من تدابير التقشف التي أخذتها الدول الأوروبية للسيطرة على عجز الموازنة وهذه التدابير أثرت على اقتصاديات الدول العربية في عام 2011، من خلال الطلب على صادراتها، فالاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للدول العربية.

- التحولات السياسية في بعض الدول العربية والتي أثرت سلبا عل اقتصاديات المنطقة سنة 2011، وفي سنة 2012 زاد معدل النمو الاقتصادي وذلك بسبب بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة، ولكن سرعان ما انخفض معدل النمو الاقتصادي من جديد في سنة 2014. وفي سنة 2015 انخفض معدل النمو الاقتصادي الى 3.2%، وفي سنة 2018 بلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي 3.1%، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ نمو العالمي 2.8% سنة 2023 و3% سنة 2024، في تراجع حاد من النمو بلغ 3.4% عام 2022 نتيجة لتشديد السياسة النقدية.

المطلب الثاني: تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية

يتكون الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من قسمين رئيسين، حيث يضم القسم الأول قطاعات الإنتاج السلعي، والتي تشمل قطاعين مهمين هما القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، أما القسم الثاني فيتمثل في قطاع الخدمات.

1- القطاع الزراعي: يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة في معظم الدول العربية من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ولما يوفره من فرص للعمل.

1-1- طبيعة القطاع الزراعي: يتكون القطاع الزراعي في الدول العربية من:

أ- الموارد الطبيعية: تتمثل أهم الموارد الطبيعية في:

- الأراضي الزراعية: تحوي البلاد العربية مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية سواء تلك التي تعتمد على الأمطار أو الأراضي المروية، وتختلف مساحة الأراضي الزراعية المطرية والمروية من دولة إلى أخرى، حيث نجد أن المساحات الزراعية المطرية تتمركز في السودان، المغرب، الجزائر وسوريا، والمساحات الزراعية المروية ترتكز في مصر، العراق والسعودية، إلا أن نسبة الأراضي المروية بالنسبة للأراضي الصالحة للزراعة هي ضئيلة جدا. (عجمية م.، 1989، صفحة 56)

-المراعي: حيث تبلغ مساحة المراعي في الدول العربية لسنة 2012 حوالي 425 مليون هكتار أي حوالي 32% من المساحة الإجمالية للدول العربية، وتتوزع معظم أراضي المراعي على المناطق الجافة وشبه الجافة التي تشهد بدورها تساقط متباينا وغير منظم للأمطار، وتعتبر المراعي العربية فقيرة ومحدودة إذ تعاني من التدهور الحاد بفعل شح المياه والجفاف وتعرية التربة وملوحتها والرعي الجائر والمبكر، فمتوسط إنتاجية المراعي في الدول العربية 5 كجم من اللحوم للهكتار مقابل 15 كجم للهكتار في الدول النامية، ويرجع سبب انخفاض إنتاجية المراعي إلى ضعف الإدارة والممارسات الخاطئة التي يمارسها مربو المواشي كالرعي المبكر مما يؤدي إلى انحسار الغطاء النباتي وتدني كثافة النباتات الرعوية في وحدة المساحة وإزالة النباتات الرعوية وبالتالي انخفاض إنتاجية الأرض الرعوية، هذا إلى جانب غياب السياسات والخطط الهادفة إلى تطور القطاع وتعزيز دوره. (صندوق النقد العربي الموحد، 2014، صفحة 281)

-الغابات: حيث تقدر مساحة الغابات في الدول العربية بحوالي 48.4% مليون هكتار عام 2013، وتمثل مساحة الغابات حوالي 0.4% من المساحة الإجمالية للدول العربية، وتتعرض الغابات في معظم الدول العربية إلى كثير من الانتهاكات كالاستغلال التجاري الجائر والقطع والتحطيب، ويقدر معدل الإزالة السنوية للغابات في الدول العربية حوالي 1.2% من مساحتها في الدول العربية. (صندوق النقد العربي الموحد، تقريرالاقتصاد العربي الموحد ، 2015، صفحة 285)

ب- الموارد المائية: حيث يبلغ مجموع الموارد المائية المتاحة حوالي 285 مليار متر مكعب، وتقدر الموارد المتجددة حوالي 274 مليار متر مكعب، وتعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق في العالم شحا في الموارد المتجددة بحكم تواجدها في مناطق مناخية جافة وشبه جافة، كما تتميز معدلات هطول الأمطار بالتذبذب وتفاوت كمياتها، ولا يتعدى معدل نصيب الفرد من تلك المياه 750 متر مكعب في السنة.

- **استغلال المياه السطحية:** حيث تقدر الموارد المائية السطحية العربية المتاحة عام 2010 بحوالي 232 مليار متر مليار م^3 سنويا، يأتي أكثر من 60% من تلك الموارد خارج الدول العربية، ولا يستغل منها حاليا سوى 204 مليار م^3 أي بنسبة 88% من إجمالي الموارد المالية السطحية، وتستهلك الزراعة حوالي 88% من الموارد المائية المستغلة، تليها الاستخدامات المنزلية التي تستغل حوالي 7%، ثم الاستعمالات الصناعية التي تستهلك حوالي 5%، ويلقى شح الموارد المائية السطحية من حيث الكميات الموفرة والظروف المناخية والبيئية عبئا على مصادر المياه الجوفية.

- استغلال المياه الجوفية: حيث يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية بحوالي 7734 مليار م^3، كما يقدر حجم التغذية السنوية لهذا المخزون بحوالي 42 مليار م^3، وتبلغ الكميات المتاحة سنويا للاستخدام حوالي 83% في تلك التغذية، ويتعرض مخزون المياه الجوفية للاستغلال الجائر، كما يتم تجاوز معدلات التغذية السنوية في

بعض الدول العربية، مما يسهم في انخفاض مستويات المياه الجوفية، وتدهور نوعية المياه بفعل تغلغل مياه البحر المجاورة وتملح التربة، علاوة على الآثار البيئية السنوية. (صندوق النقد الدولي، 2014، صفحة 23)

ج- الموارد البشرية: حيث بلغ عدد السكان الزراعيين في الدول العربية عام 2013 حوالي 84.5% مليون نسمة أي حوالي 22.4% من إجمالي عدد السكان، وقد سجل عدد السكان الزراعيين ارتفاعا طفيفا بنسبة 12% عام 2013 بالمقارنة بعام 2012، ويعود هذا الارتفاع المحدود إلى استمرار ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب تفوق الزيادة في عدد السكان الزراعيين وكذلك بسبب نقص الخدمات الأساسية وتضاؤل فرص العمل وانخفاض مستوى الدخل، وبلغ عدد القوى العاملة في الزراعة حوالي 26 مليون عام 2013، أي حوالي 30.8% من إجمالي السكان الزراعيين في الدول العربية.

2- الإنتاج الزراعي: تقوم الدول العربية بإنتاج كميات معتبرة ومتنوعة من المنتجات الزراعية، وتتمثل هذه المنتجات أساسا في:

أ-الإنتاج النباتي: يتمثل الإنتاج النباتي في الحبوب والبقوليات، البذور الزيتية، الخضروات، الفواكه، الألياف المحاصيل السكرية، قصب السكر والشمندر، كما تتمثل أنواع الحبوب المنتجة في الدول العربية في القمح، الأرز، الشعير، الذرة الشامية، الذرة الرفيعة، حيث حقق الإنتاج النباتي زيادة قدرها 4.5% عام 2014 نظرا لزيادة الغلة بنسبة 3.5% وزيادة المساحات المزروعة بنسبة 1%، ويأتي ذلك ضمن الاهتمام المتزايد برفع معدلات الاكتفاء وتطبيق برامج مختلفة لتعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية، والتوسع في استخدام التقانات الزراعية الحديثة، وزيادة المساحة المروية ومحاولات تطوير كفاءة الري والاستفادة من مياه الأمطار بشكل أكثر كفاءة.

ب- الإنتاج الحيواني: تمتلك الدول العربية ثروة حيوانية كبيرة ومتنوعة، تنتشر في المراعي الطبيعية التي تغطي حوالي 32% من مساحة الدول العربية بالإضافة إلى المناطق الهامشية، وتعد تربية المواشي نمط معيشيا هاما في مناطق الريف العربي، ويغلب أسلوب الرعي المتنقل التقليدي في حين تنتشر تربية المواشي في حيازات صغيرة وكنشاط مكمل للإنتاج الحيواني في المناطق الزراعية المختلفة، وتوجد التربية المكثفة في المزارع النموذجية المتخصصة على نطاق محدود، بينما توسع قطاع الدواجن ليحقق مستويات عالية من الاكتفاء في اللحوم البيضاء. وخلال العقدين الأخيرين متواضعة جدا قياسا لعدد الوحدات الحيوانية، ومتوسط عمر القطيع والإمكانيات المتوافرة لاستثمار وتنمية قطاع الثروة الحيوانية التي تشمل المراعي الواسع والمناطق الهامشية التي تربى فيها الماشية كنشاط مكمل للنشاط الزراعي، وبقايا المحاصيل التي توفر كميات هائلة من الأعراف.

ج- الإنتاج السمكي: تمتلك الدول العربية مصادر متنوعة للإنتاج السمكي حيث يبلغ طول سواحلها حوالي 23 ألف كلم، تشمل سواحل بحر العرب والخليج العربي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، كما

يتوفر لديها مجاري مائية داخلي من الأنهار تقدر أطوالها بحوالي 16.6 ألف كلمن ومسطحات مائية من الخزانات والسدود بحوالي 2.4 مليون هكتار، حيث تعتبر مواقع مناسبة للاستزراع السمكي، ويقدر المخزون السمكي في المياه العربي بحوالي 8 مليون طن.

3- القطاع الصناعي: ويتمثل فيما يلي:

3-1- طبيعة القطاع الصناعي: يتكون القطاع الصناعي في الدول العربية من نوعين رئيسيين من الصناعة هي الصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية.

- الصناعات الاستخراجية: تمثل الصناعات الاستخراجية المكون الأكبر في الإنتاج الصناعي في الدول العربية، وهي تشمل صناعات استخراج النفط والغاز الطبيعي.

أ- صناعة استخراج النفط والغاز الطبيعي:

أ -1- النفط في الدول العربية: يتمثل إنتاج النفط والاحتياطي منه في الدول العربية فيما يلي:

-احتياطي النفط: لقد أدي تزايد اهتمام الحكومات العربية بالنفط والذي قابله الدعم الذي لقيته الشركات النفطية الكبرى ومن وراءها الدول الصناعية المستهلكة إلى إقامة عدة مشروعات عملاقة في الوطن العربي بهدف البحث والتنقيب عن الذهب الأسود الذي تزخر به المنطقة، هذا ما جعل الاحتياطات النفطية العربية في ارتفاع مستمر رغم استنزافها بشكل كبير من طرف الدول والشركات العاملة فيه. (صندوق النقد العربي، 2014، صفحة 37)

جدول (2-8): احتياطات النفط الخام في الدول العربية خلال الفترة (2001-2014)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الدول العربية	652.5	652.4	663.8	661.2	664.5	668.4	669.7
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الدول العربية	672.1	713.0	711.5	712.1	713.0	713.0	713.1

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.

بلغ إجمالي الدول العربية من احتياطات النفط الخام 652.5 مليار برميل سنة 2001 وازداد حتى بلغ حوالي 713.1 مليار برميل سنة 2014، ولكن هذا لا يعني أن كل الدول العربية تزخر باحتياطي معتبر، بل الأمر يختلف من دولة لأخرى، حيث تستحوذ السعودية على الحصة الأكبر من الاحتياطات العربية من الذهب الأسود، حيث قدرت سنة 2001 ب 262.7 مليار برميل و 115 مليار برميل على التوالي، وهو ما يعادل 57.88% من الاحتياطي العربي، وفي سنة 2014 ارتفع ليصل إلى 265.78 مليار برميل في السعودية والعراق بلغ حوالي 145.30 مليار

برميل، ونجد بعض الدول مثل تونس تقل فيها الاحتياطات النفطية حيث وصلت سنة 2014 حوالي 0.43 مليار برميل.

أ-2- الغاز الطبيعي في الدول العربية: يتمثل إنتاج الغاز الطبيعي والاحتياطي منه في الدول العربية فيما يلي:

- إنتاج الغاز الطبيعي: يعتبر إنتاج الغاز الطبيعي مهما في الاقتصاديات العربية، وذلك لاستعماله في مجالات عديدة.

الجدول رقم (2-9): إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة (ألف برميل/يوم)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2007	2008
إجمالي الدول العربية	271.9	287.9	301.8	324.5	364.6	393.1	421.2
السنوات	2006	2009	2010	2011	2012	2013	
إجمالي الدول العربية	387.4	480.3	560.4	570.4	494.8	584.9	

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.

في سنة 2013 وصل الإنتاج العربي من الغاز الطبيعي حوالي 584.9 مليار متر مكعب مقارنة بسنة 2001 حيث بلغ الإنتاج 271.9 مليار متر مكعب، أي بزيادة قدرت ب 115.11%، وتعتبر الجزائر أول دولة عربية في إنتاج الغاز الطبيعي، حيث وصل سنة 2001 حوالي 78.2% مليار متر مكعب وهو في ارتفاع مستمر إلى أن وصل إلى 82.7 مليار متر مكعب سنة 2013، وتليها السعودية 100.0 مليار متر مكعب.

-احتياطي الغاز الطبيعي: حتى نهاية الحرب العالمية الأولى لم يشهد العالم الاستفادة من الغاز الطبيعي، الذي كان يحرق بالكامل في مناطق إنتاجه دون الاستفادة منه، ولم يبدأ استخدامه إلا بعد الحرب العالمية الثانية، ودلك لتوفر كميات ضخمة منه في بحر الشمال وشمال إفريقيا وبعض دول الشرق الأوسط.

جدول رقم (2-10): احتياطات الغاز الطبيعي في الدول العربية خلال الفترة (2001-2014)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الدول العربية	52248	52835	53061	53286	53341	53581	53601
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الدول العربية	53723	54525	54399	54265	54382	54137	54219

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة

تحتل السعودية المرتبة الأولى في الترتيب العام للاحتياطي العربي من الغاز الطبيعي، حيث بلغت في المتوسط خلال الفترة (2001-2014) حوالي 6073.57 مليار متر مكعب بالنسبة للسعودية، إلا أن نصف احتياطي الغاز الطبيعي لدول الخليج هو غاز مصاحب للنفط يتوقف حجم إنتاجه بحجم إنتاج هذا الأخير.

2- الصناعات التحويلية: تستمد الصناعات التحويلية أهميتها في الدول العربية من كونها القطاع الإنتاجي الواعد في تنويع مصادر الدخل وخفض البطالة بتأمين مزيد من فرص العمل والدخل، وخفض الواردات وتنمية الصادرات وتوطين التكنولوجيا وزيادة طاقة الوعاء الضريبي وخفض مستويات الفقر، أي تعزيز المفهوم الواسع للتنمية، حيث وضعت البلدان العربية تنمية الصناعات التحويلية على أولويات أجندتها التنموية بدء من اعتماد سياسة إحلال الواردات الصناعية وانتهجت في سبيل ذلك سياسات الحماية الجمركية والإدارية والقانونية لصناعاتها.

تشمل الصناعات التحويلية في الدول العربية ما يلي:

-صناعات مواد البناء وحركة التشييد، الصناعات البتروكيماوية، الصناعات الهيدروكربونية، الصناعات التحويلية الأخرى.

3- قطاع الخدمات: وتتمثل في:

1-3- طبيعة قطاع الخدمات: يتمثل قطاع الخدمات في الدول العربية فيما يلي:

- قطاع النقل: تعود أهمية قطاع النقل في اقتصاديات الدول إلى ما يقوم به من ربط بين الموارد الاقتصادية ومواقع الإنتاج، والأسواق وتنشيط الحركة التجارية وإلى أثاره الاقتصادية والاجتماعية على مجمل الأنشطة الإنتاجية السلعية والخدمية، ويسهم في هذا القطاع في نقل المادة الخام الزراعية والصناعية وفي تسويق المنتجات وهو ما يزيد الإنتاج السلعي والخدمي، كما يسهم هذا القطاع في ترابط المجتمعات، وربط الدول مع العالم الخارجي، ويتباين نصيب قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001)

- قطاع البنوك والخدمات المالية: يرتبط نمو قطاع البنوك والتأمين والخدمات المالية في الدول العربية بتوفير الفوائض النفطية، حيث تولدت حاجة لتوظيف هذه الفوائض، وكذلك في الارتباط بالمراكز المالية العربية، وفي الدول المرسلة للعمالة، وقد شهدت فترة الثمانينات والتسعينات، نموا هائلا لهذا القطاع في كل دول الخليج، ونجحت البحرين في خلق مراكز عالمية واتسع نشاطها.

- قطاع الإسكان: يكتسب قطاع الإسكان أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني سواء من جهة تلبيته لإحدى الحاجات الإنسانية الأساسية أو لمساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي الدول العربية يحتل قطاع الإسكان أهمية خاصة بالنظر لارتفاع معدلات النمو السكاني.

– **قطاع التجار والمطاعم والفنادق:** يشمل هذا القطاع تجارة الجملة المفرق، والمطاعم والمقاهي وأماكن للأكل والشرب التي تقوم ببيع المأكولات والمشروبات الجاهزة للاستهلاك في الحوانيت، ويضم هذا القطاع أيضا الفنادق والغرف المفروشة للإيجار وأماكن المبيت الأخرى التي تستخدم للسكن في لقاء مبلغ من المال، سواء كانت عامة أو مقصورة على أعضاء مؤسسة محددة.

خلاصة:

تم التطرق في هذا الفصل وفي المبحث الأول بالتحديد إلى تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1970-2021)، حيث قمنا بمقارنة هاته التدفقات مع مجموعة من الدول العربية والتي امتازت بالتذبذب من دولة لأخرى على حسب المناخ الاستثماري لكل دولة، وفي عام 2020 فقد تراجعت الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الدول العربية متأثرة بتداعيات جائحة كوفيد-19 بنحو 5.3%. ثم قمنا بتقديم صورة شاملة حول التوزيعات القطاعية والجغرافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مع تقديم لمحة عن أهم الدول المستثمرة فيها، وفي الأخير تطرقنا الى بعض الحوافز والضمانات المقدمة من الدولة الجزائرية لاستقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن خلال ما تقدم في المبحث الثاني بالتحديد، تم التطرق إلى تحليل المؤشرات الأساسية لمحددات النمو الاقتصادي في البلدان العربية، عن طريق تحليل تطور معدلات النمو في هاته الدول ثم وصف وتحليل الهيكل القطاعي في هذه البلدان (القطاع الزراعي، القطاع الصناعي وقطاع الخدمات).

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لاختبار شروط تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: تحديد النموذج ودراسة علاقات الارتباط بين المتغيرات

المطلب الأول: تقديم النموذج ومتغيرات الدراسة

المطلب الثاني: الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

المطلب الثالث: دراسة علاقات الارتباط بين المتغيرات

المبحث الثاني: تقدير النماذج محل الدراسة وتفسير نتائجها

المطلب الأول: اختبارات التجانس والاستقرارية

المطلب الثاني: تقدير نموذج (Panel-ARDL) وتفسير نتائجه

المطلب الثالث: تقدير نموذج (Pooled) وتفسير نتائجه

تمهيد:

بعد ما قمنا به من دراسات نظرية وتحليلية في الفصلين الأول والثاني، سنقدم في هذا الفصل الجانب التطبيقي لهاته الدراسة من خلال المزج بين النظريات الاقتصادية والعلاقات الرياضية اعتمادا على البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة. وهذا عن طريق استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية لعينة تتكون من 07 دول خلال الفترة (1996-2021).

على هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين، حيث نعرض في المبحث الأول النموذج النظري للدراسة ومتغيراته، كما نتطرق الى الخصائص الإحصائية للمتغيرات وتحليل علاقات الارتباط بينها، بينما نقوم في المبحث الثاني بالتحليل القياسي لنموذج الدراسة باستخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية، وفي الأخير قمنا بتخصيص مطلب لدراسة وتحليل القدرة الاستعابية للبد في استضافة الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج Pooled.

المبحث الأول: تحديد النموذج ودراسة علاقات الارتباط بين المتغيرات

سنحاول في هذا المبحث تحديد النموذج النظري في دراسة اختبار شروط تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1996-2021)، حيث يتم في البداية تعريف متغيرات الدراسة، بالإضافة الى تحليل علاقات الارتباط تمهيدا لإجراء التحليل القياسي في المبحث القادم.

المطلب الأول: تقديم النموذج ومتغيرات الدراسة

نقوم في هذا المطلب بعرض نموذج ومتغيرات الدراسة، وكذلك اختيار العينة وفترة الدراسة المناسبة، بالإضافة الى التعريف بمصادر جمع البيانات المستخدمة.

1- العرض النظري للنموذج:

إن عملية اختيار المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة تعتمد على النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى، وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، ومن أجل اختبار شروط تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية، تم صياغة نموذج ومتغيرات الدراسة بالاعتماد على الكثير من الدراسات أهمها:

Nagwa Hosny, Gehan Saleh (2013) و Sherifatu Olukorede, Philip Akanni (2019).

وعليه سيتم بناء نموذج الدراسة وفق الدالة التالية:

$$GDPPC_t = \beta_0 + \beta_1 L_t + \beta_2 K_t + \beta_3 FDI_t + \beta_4 KH_t + \beta_5 DF_t + \beta_6 GE_t + e_t \quad \dots (3.1)$$

حيث أن:

- **النمو الاقتصادي GDPPC**: المعبر عنه بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، المقاس بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010، وقد اخترنا هذا المتغير لاستبعاد أثر التضخم.
- **العمل L**: المعبر عنه بنسبة المشاركة في قوة العمل، المقاس كنسبة مئوية من السكان في الفئة العمرية 15- 64.
- **رأس المال المادي K**: المعبر عنه بإجمالي تكوين رأس المال، المقاس كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.
- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI**: المعبر عنه بصافي التدفقات الواردة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.
- **رأس المال البشري KH**: والمعبر عنه بنسبة الالتحاق بالتعليم العالي من إجمالي المتمدرسين.

التطور المالي DF: والمعبر عنه بالاعتمادات أو القروض الممنوحة الى القطاع الخاص مقاسا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، توفرها يساهم في مساعدة القطاع الخاص على التوسع وزيادة عملية الاستثمار بالشكل الذي يؤدي الى

تراكم رأس المال، لذا فان الائتمان المقدم للقطاع الخاص باعتباره متغير مستقل يرتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار المحلي.

الحوكمة GE: مقاسة حسب مؤشر فاعلية الحكومة يقيس هذا المؤشر مدى جودة الخدمات العامة، جودة الخدمات المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، جودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة.

بعد ادخال اللوغاريتم الطبيعي على المتغيرات تصبح المعادلة (1.3) على الشكل التالي:

$$LGDPPC_t = \beta_0 + \beta_1 LL_t + \beta_2 LK_t + \beta_3 LFDI_t + \beta_4 LKH_t + \beta_5 LDF_t + \beta_6 LGE_t + e_t \quad \dots (3.2)$$

يرجع السبب في اختيار الشكل اللوغاريتمي إلى أنه يحقق نتائج ذات جودة توفيق عالية، نظرا لتحقيقه أقل خطأ معياري للبواقي، بالإضافة إلى هذا فإن المعلمات المقدرة في الشكل اللوغاريتمي هي عبارة عن مرونات.

2- عينة وفترة الدراسة:

من أجل اختبار شروط تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية تم الاعتماد على عينة متكونة من 6 دول وهي: الجزائر، السعودية، تونس، عمان، البحرين ومصر، وقد تم اختيار هذه العينة على أساس واحد وهو توافر البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1996-2021)، ومن هنا فإننا سنستخدم في هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة (Balanced Panel Data).

3- مصادر جمع البيانات:

لقد تم الحصول على البيانات من قاعدة البنك الدولي (مؤشرات التنمية العالمية WDI) بالنسبة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، صافي التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من إجمالي المتمدرسين، نسبة القروض الممنوحة الى القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، وفيما يخص فاعلية الحوكمة تم الحصول عليه من مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI).

المطلب الثاني: الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

خصصنا هذا المطلب للإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، إذ نتطرق فيه إلى أهم المقاييس الإحصائية وهي المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري بالإضافة الى القيمة العظمى والقيمة الدنيا لهذه المتغيرات بالنسبة لكل دولة على حدة.

1- الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة في الجزائر:

يوضح الجدول أدناه المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في الجزائر

الجدول رقم (1.3): بعض المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1996-2021)

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة العظمى
GDPPC	3721.958	439.5486	2910.24	4246.244
L	45.17646	1.120018	42.741	47.152
K	36.74737	8.83331	22.44697	50.78069
FDI	3.806678	0.530416	2.475988	4.833266
KH	29.10913	13.94223	11.41825	53.74174
DF	15.03035	7.687842	3.907417	29.87453
GE	32.07436	8.825578	13.11475	41.82692

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Stata17 حسب الملحق رقم (1)

من خلال الجدول رقم (1.3) للمقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1996-2021) نلاحظ ما يلي:

- أن قيمة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDPPC) بلغت 3721.958 وقدر انحرافه المعياري ب 439.5486 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، وقد تم تسجيل أدنى قيمة له ب 2910.2 وأعلى قيمة له ب 4246.244.

- أن قيمة متوسط العمل (L) بلغت 45.17646 وقدر انحرافه المعياري ب 1.120018 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة له ب 42.741 وأعلى قيمة له ب 47.152.

- أن قيمة متوسط رأس المال (K) بلغت 36.74737 وانحرافه المعياري قدر ب 8.83331 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة له ب 22.44697 وأعلى قيمة له ب 50.7806.

- أن متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بلغت قيمته 3.806678 وانحرافه المعياري 0.530416 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة له ب 2.475988 وأعلى قيمة له ب4.833266.

- أن قيمة متوسط رأس المال البشري (KH) بلغت 29.10913 وانحرافه المعياري 13.94223 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة له ب 11.41825 وأعلى قيمة له ب53.74174.

- أن متوسط التطور المالي (DF) بلغت قيمته 15.03035 وانحرافه المعياري 7.687842 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة له ب 3.907417 وأعلى قيمة له ب 29.8745.

- أن قيمة متوسط الحوكمة (GE) قد قيمته 32.07436 وانحرافه المعياري 8.825578 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة له ب 13.11475 وأعلى قيمة له ب 41.8269.

2- الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة في السعودية:

يوضح الجدول أدناه المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في السعودية

الجدول رقم (2.3): بعض المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في السعودية خلال الفترة (1996-2021)

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة العظمى
GDPPC	18075.62	1160.688	15512.69	19977.79
L	55.23554	2.924723	51.02	61.41
K	24.92606	4.670909	18.57124	34.1726
FDI	4.760055	2.578939	1.807431	11.29635
KH	40.9459	19.73584	17.3228	71.40964
DF	39.05525	12.18722	20.79245	58.11448
GE	53.74793	7.597491	43.13726	68.75

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Stata17 حسب الملحق رقم (1-2)

من خلال الجدول رقم (2.3) للمقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1996-2021) نلاحظ ما يلي:

- أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي GDPPC بلغت قيمته 18075.62 وانحرافه المعياري قد بلغت قيمته 1160.688 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 15512.6 وأعلى قيمة ب 19977.79.

- أن متوسط العمل (L) بلغت قيمته 55.23554 وانحرافه المعياري ب 2.924723 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 51.02 وأعلى قيمة ب 61.41.

- أن متوسط رأس المال (K) بلغت قيمته 24.92606 وانحرافه المعياري ب 4.670909 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 18.57124 وأعلى قيمة ب 34.1726.

- أن متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بلغت قيمته 4.760055 وانحرافه المعياري بلغ 2.578939 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 1.807431 وأعلى قيمة ب11.29635.

- أن متوسط رأس المال البشري (KH) بلغ 40.9459 وانحرافه المعياري 19.73584 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة له ب 17.3228 وأعلى قيمة له ب 71.40964.

- أن متوسط التطور المالي (DF) بلغت قيمته 39.05525 وانحرافه المعياري بلغ 12.18722 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 20.79245 وأعلى قيمة ب 58.11448.

- أن متوسط الحوكمة (GE) بلغت قيمته 53.74793 وانحرافه المعياري 7.597491 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 43.13726 وأعلى قيمة له ب 68.75.

3- الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة في تونس:

يوضح الجدول أدناه المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في تونس

الجدول رقم (3.3): بعض المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في تونس خلال الفترة (1996-2021)

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة العظمى
GDPPC	34563.332	542.2281	2417.544	4090.433
L	50.41027	1.113387	48.461	51.89
K	22.96962	3.17679	12.73064	26.17935
FDI	5.436099	1.748132	3.699088	12.22456
KH	28.92324	7.482742	13.13142	35.87718
DF	67.49511	8.903118	57.32979	81.7126
GE	59.97114	8.182432	45.67308	72.68293

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Stata17 حسب الملحق رقم (1-3)

من خلال الجدول رقم (3.3) للمقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في تونس خلال الفترة (1996-2021) نلاحظ ما يلي:

- أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDPPC) بلغت قيمته 34563.332 وانحرافه المعياري قد بلغت قيمته 542.2281 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب2417.544 وأعلى قيمة ب 4090.434.

- أن متوسط العمل (L) بلغت قيمته 50.41027 وانحرافه المعياري ب 1.113387 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة 48.461 وأعلى قيمة ب 51.89.

- أن متوسط رأس المال (K) بلغت قيمته 22.96962 وانحرافه المعياري ب 3.17679 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 12.73064 وأعلى قيمة ب 26.17935.

- أن متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بلغت قيمته 5.436099 وانحرافه المعياري بلغ 1.748132والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 3.699088 وأعلى قيمة ب 12.22456.

- أن متوسط رأس المال البشري (KH) بلغت قيمته 28.92324 وانحرافه المعياري 7.482742 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 13.13142 وأعلى قيمة ب 35.87718.

- أن متوسط التطور المالي (DF) بلغت قيمته 67.49511 وانحرافه المعياري بلغ 8.903118 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 57.32979 وأعلى قيمة ب 81.7126.

- أن متوسط الحوكمة (GE) بلغت قيمته 59.97114 وانحرافه المعياري 8.182432 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 45.67308 وأعلى قيمة ب 72.68293.

4- الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة في عمان:

يوضح الجدول أدناه المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في عمان

الجدول رقم (4.3): بعض المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في عمان خلال الفترة (1996-2021)

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة العظمى
GDPPC	19523.33	1274.599	17662.24	22879.51
L	63.19888	6.05872	56.988	72.564
K	26.57692	6.841567	13.69525	36.47827
FDI	5.159715	2.445594	0.0399824	10.71752
KH	24.84988	12.61915	6.06734	47.41337
DF	45.14017	13.91968	26.6397	76.58949
GE	62.84245	4.226631	48.07692	68.1592

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Stata17 حسب الملحق رقم (1-4)

من خلال الجدول رقم (4.3) للمقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في عمان خلال الفترة (1996-2021) نلاحظ ما يلي:

- أن متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر (GDPPC) بلغت قيمته 19523.33 وانحرافه المعياري 1274.599 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 17662.24 وأعلى قيمة ب22879.51.

- أن متوسط العمل (L) بلغت قيمته 63.19888 وانحرافه المعياري ب 6.05872 والذي يعبر التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 56.988 وأعلى قيمة ب 72.564.

- أن متوسط رأس المال(K) بلغت قيمته 26.57692 وانحرافه المعياري ب 6.841567 والذي يعبر التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 13.69525 وأعلى قيمة ب 36.47827.

- أن متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بلغت قيمته 5.159715 وانحرافه المعياري ب 2.445594 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 0.0399824 وأعلى قيمة ب 10.71752.

- أن متوسط رأس المال البشري (KH) بلغت قيمته 24.84988 وانحرافه المعياري ب 12.61915 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 6.06734 وأعلى قيمة ب47.41337.

- أن متوسط التطور المالي (DF) بلغت قيمته ب 45.14017 وانحرافه المعياري ب 13.91968 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 26.6397 وأعلى قيمة ب 76.58949.

- أن متوسط الحوكمة (GE) بلغت قيمته ب 62.84245 وانحرافه المعياري ب 4.226631 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 48.07692 وأعلى قيمة ب 68.1592.

5- الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة في البحرين:

يوضح الجدول أدناه المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في البحرين

الجدول رقم (5.3): بعض المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في البحرين خلال الفترة (1996-2021)

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة العظمى
GDPPC	22110.15	8182389	20566.56	23414.22
L	70.75512	2.557733	66.668	74.189
K	25.79578	7.342228	7.905202	35.27379
FDI	8.33295	6.748851	3.008993	36.36602
KH	35.54978	13.32509	17.60574	64.53108
DF	58.70269	13.17433	40.51179	73.89611
GE	68.06983	3.978083	60.09615	77.04918

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Stata17 حسب الملحق رقم (1-5)

من خلال الجدول رقم (5.3) للمقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في البحرين خلال الفترة (1996-2021) نلاحظ ما يلي:

– أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPPC) بلغت قيمته 22110.15 وانحرافه المعياري ب 818.2389 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 20566.56 وأعلى قيمة ب 23414.22.

- أن متوسط العمل (L) بلغت قيمته 70.75512 وانحرافه المعياري ب 2.557733 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 66.668 وأعلى قيمة ب 74.189.

– أن متوسط رأس المال (K) بلغت قيمته 25.79578 وانحرافه المعياري ب 7.342228 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 7.905202 وأعلى قيمة ب 35.27379.

– أن متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بلغت قيمته 8.33295 وانحرافه المعياري ب 6.748851 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 3.008993 وأعلى قيمة ب36.36602.

– أن متوسط رأس المال البشري (KH) بلغت قيمته ب 35.54978 وانحرافه المعياري ب 13.32509 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 17.60574 وأعلى قيمة ب64.53108.

– أن متوسط التطور المالي (DF) بلغت قيمته ب 58.70269 وانحرافه المعياري ب 13.17433 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 40.51179 وأدنى قيمة ب 73.89611.

– أن متوسط الحوكمة (GE) بلغت قيمته 68.06983 وانحرافه المعياري ب 3.978083 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة. حيث بلغت أدنى قيمة ب 60.09615 وأعلى قيمة ب 77.04918.

6– الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة في مصر:

يوضح الجدول أدناه المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في مصر

الجدول رقم (6.3): بعض المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في مصر خلال الفترة (1996–2021)

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة العظمى
GDPPC	3031.562	515.138	2181.253	3898.517
L	48.43742	2.30525	43.724	51.785
K	17.4452	2.644719	12.22993	22.38973
FDI	5.338331	2.443314	2.595457	12.14857
KH	31.5831	3.429832	26.81772	38.90495
DF	38.76465	11.25678	24.02463	54.93114
GE	39.70398	7.475443	24.17062	49.76077

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Stata17 حسب الملحق رقم (1-6)

من خلال الجدول رقم (6.3) للمقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة في مصر خلال الفترة (1996-2021) نلاحظ ما يلي:

- أن متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDPPC) بلغت قيمته ب 3031.562 وانحرافه المعياري ب 515.138 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 2181.253 وأعلى قيمة ب 3898.517.

- أن متوسط العمل (L) بلغت قيمته 48.43742 وانحرافه المعياري ب 2.30525 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 43.724 وأعلى قيمة ب 51.785.

- أن متوسط رأس المال (K) بلغت قيمته 17.4452 وانحرافه المعياري ب 2.644719 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 12.22993 وأعلى قيمة ب 22.38973.

- أن متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بلغت قيمته ب 5.338331 وانحرافه المعياري ب 2.443314 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 2.595457 وأعلى قيمة ب12.14857.

- أن متوسط رأس المال البشري (KH) بلغت قيمته ب 31.5831 وانحرافه المعياري ب 3.429832 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 26.81772 وأعلى قيمة ب38.90495.

- أن متوسط التطور المالي (DF) بلغت قيمته ب 38.76465 وانحرافه المعياري ب 11.25678 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 24.02463 وأعلى قيمة ب 54.93114.

- أن متوسط الحوكمة (GE) بلغت قيمته 39.70398 وانحرافه المعياري ب 7.475443 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 24.17062 وأعلى قيمة ب 49.76077.

7- الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة للنموذج ككل:

يوضح الجدول التالي متغيرات الدراسة لمجموع البلدان العربية محل الدراسة:

الجدول رقم (7.3): المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج محل الدراسة

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة العظمى	القيمة الدنيا
GDPPC	11652.66	8405.869	2181.253	23414.22
L	55.53562	9.444247	42.741	74.189
K	25.74349	8.275632	7.905202	50.78069
FDI	5.472305	3.581563	0.399824	36.36602
KH	31.82684	13.65756	6.06734	71.40964

DF	44.03137	20.11234	3.907417	81.7126
GE	52.73495	14.58571	13.11475	77.04918

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Stata17 حسب الملحق رقم (2)

يبين الجدول أعلاه وصفا إحصائيا لمتغيرات الدراسة للنموذج ككل بحيث نلاحظ أن:

- متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDPPC) بلغت قيمته 11652.66 وانحرافه المعياري 8405.869 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 2181.253 وأعلى قيمة ب 23414.22.

- متوسط العمل (L) بلغت قيمته 55.53562 وانحرافه المعياري ب 9.444247 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 42.741 وأعلى قيمة ب 74.189.

- متوسط رأس المال (K) بلغت قيمته 25.74349 وانحرافه المعياري ب 8.275632 والذي يعبر عن التشتت الحاصل، حيث بلغت أدنى قيمة ب 7.905202 وأعلى قيمة ب 50.78069.

- متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بلغت قيمته ب 5.472305 وانحرافه المعياري ب 3.581563 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 0.399824 وأعلى قيمة ب36.36602.

- متوسط رأس المال البشري (KH) بلغت قيمته ب 31.82684 وانحرافه المعياري ب 13.65756 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 6.06734 وأعلى قيمة ب71.40964.

- متوسط التطور المالي (DF) بلغت قيمته 44.03137 وانحرافه المعياري ب 20.11234 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة 3.907417 وأعلى قيمة ب 81.7126.

- متوسط الحوكمة (GE) بلغت قيمته 52.73495 وانحرافه المعياري ب 14.58571 والذي يعبر عن التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة ب 13.11475 وأعلى قيمة ب 77.04918.

المطلب الثالث: دراسة علاقات الارتباط بين المتغيرات

سنقوم في هذا المطلب بدراسة وتحليل علاقات الارتباط بين المتغيرات محل الدراسة وإجمالي الناتج المحلي لكل بلد على حدا، ثم بين البلدان العربية معا

الجدول رقم (8.3): معاملات الارتباط بين إجمالي الناتج المحلي وباقي متغيرات الدراسة في دول العينة

$r_{GDPPC,GE}$	$r_{GDPPC,DF}$	$r_{GDPPC,KH}$	$r_{GDPPC,FDI}$	
0.8525	0.8173	0.8229	-0.1167	**الجزائر**
0.726	0.6961	0.7715	-0.0217	**السعودية**
-0.6857	0.7227	0.9192	0.0137	**تونس**
0.4573	-0.504	-0.3758	0.0423	**عمان**
-0.4346	0.5994	0.784	-0.3524	**البحرين**
-0.5046	-0.7877	0.7073	0.0988	**مصر**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Stata17 حسب الملحق رقم (3)

– **بالنسبة للجزائر**: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ المبين لمعاملات الارتباط بين متغيرات محل الدراسة في دول العينة في الجزائر أن أقل معامل ارتباط بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الأخرى كان لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، حيث لم يتعدى (0.1167-)، ونجد أن أكبر معامل ارتباط كان للحوكمة (GE) حيث بلغ حوالي 0.852، أي أن هناك علاقة ارتباط جيدة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبين مؤشر الحوكمة، وبلغ معامل الارتباط رأس المال البشري ب0.8229، ومعامل الارتباط التطور المالي (DF) ب 0.8173، وهذا دليل على وجود علاقة قوية بين هذه المتغيرات.

– **بالنسبة للسعودية**: نلاحظ أن أقل معامل ارتباط بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPPC) والمتغيرات الأخرى كان الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) حيث بلغ (0.0217-)، وأكبر معامل ارتباط كان لمتغير رأس المال البشري (KH) ب 0.7715، وبلغ معامل الارتباط لحوكمة (GE) ب 0.726 ومتغير التطور المالي (DF) ب0.6961، مما يعبر عن العلاقة القوية بين هذه المتغيرات بالنمو الاقتصادي.

– **بالنسبة لتونس**: نلاحظ أن أقل معامل ارتباط بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الأخرى كان لمتغير الحوكمة (GE) حيث بلغ (0.6857-)، وأكبر معامل ارتباط كان لمتغير رأس المال البشري (KH) حيث بلغ حوالي 0.9192 أي أن هناك علاقة ارتباط جيدة بين نصيب الفرد وبين مؤشر رأس المال البشري، وبلغ معامل ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ب 0.0137 وهو

ارتباط ضعيف جدا أي أن النمو الاقتصادي في تونس لم يستفد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبلغ معامل ارتباط لمتغير التطور المالي ب 0.7227.

– **بالنسبة لعمان:** نلاحظ أن أقل معامل ارتباط بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الأخرى كان لمتغير التطور المالي (DF) حيث بلغ (0.504-)، وأكبر معامل ارتباط كان لمتغير الحوكمة (GE) ب 0.4573، وكان معامل ارتباط لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ومتغير رأس المال البشري (KH) ب 0.0423 و (0.3758-).

– **بالنسبة للبحرين:** نلاحظ أن أقل معامل ارتباط بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الأخرى كان لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بحوالي (0.3524-)، وأكبر معامل ارتباط كان لمتغير رأس المال البشري (KH) بحوالي 0.784، أي أن هناك علاقة جيدة، وبلغ معامل الارتباط لمتغير التطور المالي (DF) ب 0.5994 ولمتغير الحوكمة (GE) ب (0.4346-).

– **بالنسبة لمصر:** نلاحظ أن أقل معامل ارتباط بين نصيب الفرد والمتغيرات الأخرى كان لمتغير الحوكمة (GE) بحوالي 0.5046-، وأكبر معامل ارتباط كان لمتغير رأس المال البشري (KH) بحوالي 0.7073 أي وجود علاقة جيدة، وبلغ معامل ارتباط التطور المالي (DF) ب (0.7877-)، وبالنسبة لمعامل ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بلغ 0.0988 وهو ارتباط ضعيف أي أن النمو الاقتصادي لم يستفد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (9.3): مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

	GDPPC	L	K	FDI	KH	DF	GE
GDPPC	1						
L	0.8511	1					
K	0.0429	0.011	1				
FDI	0.1997	0.276	-0.0911	1			
KH	0.1740	0.2308	0.3278	-0.0635	1		
DF	0.2202	0.5015	-0.1482	0.1539	0.3818	1	
GE	0.6414	0.6851	-0.0612	0.3028	0.1078	0.6403	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Stata17 حسب الملحق رقم (4)

من خلال مصفوفة الارتباط بين المتغيرات محل الدراسة نلاحظ أن أقل معامل ارتباط كان بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPPC) والمتغيرات الأخرى كان لمتغير رأس المال (K) حيث بلغ هذا المعامل ما قيمة 0.0429 وهي نسبة ضعيفة جدا، وأكبر معامل ارتباط كان لمتغير العمل (L)

حيث بلغت قيمته 0.8511 وهو ارتباط جيد، كما نلاحظ وجود علاقة ارتباط جيدة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والحوكمة (GE) بحوالي 0.6414، ووجود ارتباط ضعيف بين نصيب الفرد من الناتج المحلي و المتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ورأس المال البشري (KH) والتطور المالي (DF) بقيمة 0.1997 و 0.1740 و 0.2202 على التوالي.

المبحث الثاني: تقدير النماذج محل الدراسة وتحليلها

بعد التعريف بالمتغيرات ودراسة خصائصها الإحصائية ومختلف ارتباطاتها نتطرق في هذا المبحث الى الجانب القياسي، حيث سنجري في المطلب الأول مختلف اختبارات التجانس والاستقرارية، ثم في المطلب الثاني نقوم بتقدير نموذج Panel ARDL وتحليل نتائجه، وفي المطلب الأخير سنقوم بتقدير وتحليل نتائج النموذج ثاني باستعمال التفاعل بين المتغيرات لاختبار شروط تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان العربية محل الدراسة وذلك باستخدام طريقة Pooled في التقدير.

المطلب الأول: دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

من أجل تحديد طريقة تقدير النموذج محل الدراسة يجب علينا أولا تحديد مستويات التكامل لكل متغير، ذلك عن طريق مختلف اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل سواء اختبارات الجيل الأول أو اختبارات الجيل الثاني، ومن أجل تحديد أيهما مناسبة يجب الكشف أولا عن الارتباط بين المقاطع العرضية لعينة الدول العربية محل الدراسة، وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب.

1- اختبار التجانس لمعلمات الانحدار (slope) حسب pesaran and yamagata (2008).

الجدول التالي يوضح نتائج اختبار التجانس لمعلمات الانحدار حسب pesaran and yamagata (2008) للدول العربية

الجدول رقم (10.3): نتائج اختبار التجانس لمعلمات الانحدار

	قيمة الإحصائية	قيمة الاحتمال
Delta	5.925	0.000
Delta Adj	7.121	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Stata17 حسب الملحق رقم (5)

الجدول أعلاه يوضح النتائج بناء على اختبار التجانس. باستخدام القيم المحسوبة (Delta) و (Delta Adj) ومن خلال القيم الاحتمالية نقبل فرضية العدم التي تقضي بأن معاملات الانحدار كونها متجانسة عند مستوى دلالة (1%). وبالتالي عدم تجانس المتغيرات محل الدراسة، وعليه يجب اعتماد طرق بانل غير المتجانسة تختلف فيها معلمات الانحدار عبر المقاطع العرضية الفردية داخل نماذج بانل.

2- الكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية:

قبل الشروع في اختبار جذر الوحدة نقوم بدراسة استقلالية المقاطع في بيانات بانل ومن بين اختبارات الاستقلالية هناك اختبار Friedman's test الذي يعتمد على معامل الارتباط الرتبي، أو اختبار Frees's test الذي يعتمد على مجموع مربعات معاملات الارتباط الرتبية، وقصد الاختصار سنستخدم اختبار Pesaran's CD test الذي

يعتبر الأحسن من بين هذه الاختبارات، وللإشارة فإن هذه الاختبارات لا تعتبر ضرورية من أجل دراسة الاستقرارية لأن اختبارات الجيل الثاني يمكن تطبيقها في حالة وجود ارتباط بين المقاطع أو في حالة غيابه.

الجدول رقم (11.3): نتائج اختبار CD-test للكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية حسب Pesaran (2015) لعينة الدول العربية محل الدراسة

LGE	LDF	LKH	LFDI	LK	LL	LGDPPC	
-1.92**	5.45***	15.67***	5.94***	2.49***	2.46***	9.12***	CD-test

تشير (***) (**) (*) إلى مستوى المعنوية 1% 5% 10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Stata17 حسب الملحق رقم (6)

الجدول (11.3) يوضح نتائج اختبار (CD-test) للكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية (Cross-sectional dependence) حسب (Pesaran 2015). بالتالي نحكم بوجود ارتباط بين المقاطع العرضية لجميع المتغيرات عند مستوى دلالة 1% باستثناء LGE عند مستوى دلالة 5%، أي نرفض فرضية العدم (لا يوجد ارتباط) ونقبل الفرض البديل (وجود ارتباط).

3- دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة:

للكشف عن مستويات تكامل المتغيرات باستخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل المناسب، أي في حالة استقلالية المقاطع العرضية فانه يتم اعتماد اختبارات الجيل الأول ((Levin-Lin et Chu (LLC-2002)، أما اذا كان هناك ارتباط بين المقاطع العرضية فإنه يتم استخدام اختبارات (CIPS) و (CADF) اللذان يمكن عدهم من اختبارات الجيل الثاني اللذان اقترحهما (Pesaran) (2007)، حيث تعد اختبارات الجيل الثاني أكثر قوة في تصحيح عدم التجانس من اختبارات الجيل الأول، وفي حالتنا هذه سنقوم باختبارات الجيل الثاني والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (12.3): نتائج اختبارات الجيل الثاني لجذر الوحدة للبانل حسب Pesaran للدول العربية محل الدراسة

CADF Test		CIPS Test		
First diff	Levels	First diff	Levels	
-3.218***	-2.654***	-3.852***	-2.513**	LGDPPC
-2.938***	-1.588	-4.455***	-1.611	LL
-3.652***	-1.876	-5.324***	-2.216*	LK
-4.180***	-2.818***	-5.261***	-3.694***	LFDI
-3.050***	-2.383**	-3.846***	-1.998	LKH
-2.840***	-1.973	-4.297***	-1.822	LDF
-3.348***	-1.285	-4.496***	-1.709	LGE

تشير (***) (**) (*) إلى مستوى المعنوية 1% 5% 10% على التوالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Stata17 حسب الملحق رقم (7)

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبارات جذر الوحدة لبنال، نلاحظ حسب اختبار (CIPS) و (CADF) غياب جذر الوحدة بالنسبة لكل (LGDPPC)و (LFDI) فبالتالي هي مستقرة في المستوى (Level) ومتكاملة من الدرجة I(0) ، وكذلك(LK) مستقرة عند 10% بالنسبة لاختبار (CIPS) و(LKH) بالنسبة لاختبار (CADF) عند مستوى معنوية 5%. بينما باقي المتغيرات (LL)، (LKH)، (LGE)و(LDF) فهي مستقرة بعد إجراء الفرق الأول بالنسبة لكلا الاختبارين(CADF) و(CIPS) أي بدرجة تكامل I(1) .

المطلب الثاني: تقدير نموذج (Panel ARDL) وتفسير نتائجه

بعد معرفة درجة تكامل المتغيرات يمكن تحديد الأسلوب المتبع في الدراسة التطبيقية، وبما أن درجة تكامل المتغيرات هي مزيج من I(0) و I(1) فإن أفضل أسلوب يمكن استخدامه هو نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع، هذا النموذج يسمح بتقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات بالإضافة إلى معلمة تصحيح الخطأ، شرط وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

1- اختبار التكامل المشترك:

للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة، سوف نقوم باستخدام اختبار (Pedroni 1999) واختبار (Westerlund&L.Edgerton 2007) والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (13.3): نتائج اختبارات التكامل المشترك (Cointegration Test) لعينة الدول العربية محل الدراسة

All Panel	Some Panel	الاختبار	
-	-3.4998***	Modified variance ratio	Pedroni
3.2656***	2.7721***	Modified Phillips-Perron t	
1.1074*	0.1466	Phillips-Perron t	
0.4131	-2.5479***	Augmented Dickey-Fuller t	
1.4612*	1.2311*	Variance ratio	Westerlund

تشير (***) (**) (*) إلى مستوى المعنوية 1% 5% 10% على التوالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Stata17 حسب الملحق رقم (9)

يوضح الجدول السابق نتائج اختبارات التكامل المشترك للدول العربية محل الدراسة والذي يشير إلى أن أغلب الإحصائيات ترفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك) بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة للدراسة عند مستوى معنوية (10%)، وعليه نقول يوجد تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة.

2- تقدير نموذج Panel-ARDL

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك نستطيع الآن تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات بالإضافة الى تحديد معلمة تصحيح الخطأ، وفي إطار نموذج Panel-ARDL يمكن صياغة المعادلة التالية:

$$LGDPPC_{i,t} = \sum_{j=1}^{p} \lambda_{ij}\, LGDPPC_{i_{t-j}} + \sum_{j=0}^{q} \delta_{ij}\, X_{i_{t-j}} + \mu_i + \varepsilon_{i,t} \quad \ldots(3.3)$$

حيث أن:

$LGDPPC_{i,t}$: يمثل لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي للدولة i في الفترة الزمنية t.

$LGDPPC_{i_{t-j}}$: يمثل لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي للدولة i في الفترة الزمنية t-j.

$X_{i_{t-j}}$: مصفوفة المتغيرات المفسرة لإجمالي الناتج المحلي.

λ_{ij} : معلمات المتغير التابع المبطئ زمنيا.

μ_i : ثوابت لاحتواء الآثار الثابتة للدول.

$\varepsilon_{i,t}$: حد الخطأ العشوائي، ويفترض أن يكون موزعا عبر الدول والفترات الزمنية بشكل متماثل ومستقل.

p,q: فترات الابطاء.

ولتقدير هذا النموذج قدم (Pesaran and Smith, 1995) و(Pesaran et al ,1999) طريقتين للتعامل مع الميول غير المتجانسة في نماذج بانل الديناميكي، وهما مقدرة وسط المجموعة (Mean Group)، ومقدرة وسط المجموعة المدمجة (Pooled Mean Group) وللحصول على تقديرات وسط المجموعة (MG) نقوم بتقدير المعادلة (4.3) لكل دولة على حدة ثم أخذ المتوسط الحسابي للمعلمات المقدرة، وهي معلمات الأجل الطويل والأجل القصير وحد تصحيح الخطأ، أما طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) فهي تجمع بين مقدرة وسط المجموعة وطريقة التقدير المدمج، فهي تفرض قيد التجانس على معلمات الأجل الطويل، فهي متساوية لكل دولة، بينما تسمح بتفاوت معلمات الأجل القصير ومعلمات تصحيح الخطأ بين الدول.

وتصاغ المعادلة (4.3) بالشكل التالي:

$$\Delta LGDPPC_{i,t} = \theta_i\left(LGDPPC_{i,t-1} - \beta'_j X_{i,t-1}\right) + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{i,j} \Delta LGDPPC_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta`_{ij} \Delta X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{i,t} \quad \ldots(3.4)$$

حيث أن:

θ_i: حد تصحيح الخطأ، أو سرعة تعديل المتغير التابع نحو التوازن، ويجب أن تكون هذه المعلمة معنوية وذات إشارة سالبة.

β'_j: معلمات الأجل الطويل.

$\delta`_{ij}$: معلمات الأجل القصير.

Δ: تدل على الفروقات من الدرجة الأولى.

2-1- نتائج تقدير النموذج باستخدام MG و PMG وDFE

والجدول رقم (14.3) الاتي يعرض نتائج تقدير النموذج باستخدام MG و PMG وDFE

الجدول رقم (14.3): نتائج تقدير النموذج باستخدام MG وDFEوPMG

	المتغير	PMG	MG	DFE
معاملات الأجل الطويل	LL	0.039	1.24	-0.89*
	LK	-0.22	-0.004	-0.08
	LFDI	0.49***	0.08	0.07
	LKH	0.32***	0.50**	0.21**
	LDF	-0.47***	-0.29**	-0.22*
	LGE	0.62***	-0.14	0.26
معاملات الأجل القصير	ECT	-0.041***	-0.33***	-0.09***
	ΔLL	0.36**	0.25*	0.3**
	ΔLK	-0.004	0.002	0.13
	ΔLFDI	-0.006	0.006	-0.0007
	ΔLKH	0.96**	0.43	0.46
	ΔLDF	-0.34	0.17	0.008
	ΔLGE	0.02	0.63	0.02
	Cons	0.12***	1.05*	0.46***

تشير (***) (**) (*) إلى مستوى المعنوية 1% 5% 10% على التوالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Stata17 حسب الملحق رقم (10)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب المعلمات المقدرة في نموذج PMG معنوية عند 1%، ولاختيار أحسن نموذج نقوم أولا باختبار المفاضلة بين مقدر وسط المجموعة MG ووسط المجموعة المدمجة PMG باستعمال اختبار Hausman لفحص فرضية تجانس معلمات المدى الطويل، ثم نفاضل مجددا بين النموذج المختار سابقا مع نموذج DFE كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (15.3): اختبارات المفاضلة لاختيار نموذج (Panel ARDL) الملائم

الاختبار	المفاضلة بين	قيمة إحصائية	قيمة الاحتمال	القرار
Hausman	MG/PMG	9.73	0.1367	PMG
	PMG/DFE	0.00	1.000	PMG

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Stata17 حسب الملحق رقم (11)

يوضح الجدول رقم (15.3) نتائج استخدام اختبار (Hausman) لاختيار نموذج (Panel ARDL) الملائم، حيث نلاحظ أن نموذج وسط المجموعة المدمجة (PMG) هو أفضل من نموذج وسط المجموعة (MG)، حيث نجد أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية (1%)، وبالتالي قبول فرضية العدم، مما يعني أن تقديرات المدى القصير والطويل متجانسة بين البلدان العربية. وفي المفاضلة بين نموذج وسط المجموعة المدمجة (PMG) ونموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي (DFE)، تشير نتيجة الاختبار إلى قبول فرضية العدم، وعليه النموذج الأفضل لتقدير نموذج (Panel ARDL) هو نموذج وسط المجموعة المدمجة (PMG).

وعليه سنقوم بتفسير نتائج الأجل الطويل على المستوى المشترك لعينة الدول محل الدراسة ونفسر نتائج الأجل القصير لكل دولة على حدة، وبما أن المتغيرات عبارة عن لوغاريتمات فإن المعلمات المتحصل عليها عبارة عن مرونات.

2-2- تحليل معامل تصحيح الخطأ ومعاملات الأجل الطويل والأجل القصير:

من خلال نتائج التقدير في الجدول رقم (14.3) السابق نلاحظ ما يلي:

- **حد تصحيح الخطأ:**

يظهر لنا أن معامل تصحيح الخطأ (-0.0411933) ذو إشارة سالبة والمعنوي عند (1%)، ما يؤكد على وجود تكامل مشترك وعلاقة توازن قصيرة الأجل بين المتغيرات المستخدمة باتجاه علاقة توازنية طويلة الأجل، إذ يتم تعديل (4.1%) من اختلالات توازن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كل سنة للوضع التوازني في الأجل الطويل.

- **الأجل الطويل:**

نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل كانت متباينة ويمكن تفسير ذلك كما يلي:

نلاحظ أن كلا من معاملي العمل (LL) ورأس المال المادي (LK) غير معنويتين، أما بالنسبة لباقي المعاملات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (LFDI) ورأس المال البشري (LKH) والتطور المالي (LDF) ومؤشرا فاعلية الحوكمة (LGE) فكلها ذات معنوية إحصائية عند مستوى المعنوية (1%).

وبما أن إشارة المعلمة (LFDI) موجبة فهذا يدل على أن هناك علاقة طردية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في البلدان العربية محل الدراسة مجتمعة خلال الفترة (1996-2021) كما هو متوقع من النظرية

الاقتصادية (أثر إيجابي)، أي أن زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية ب (1%) تؤدي الى زيادة (0.49%) في اجمالي الناتج المحلي، وهذه المساهمة تعتبر ضئيلة بالرغم من الجهود المبذولة من طرق الدول العربية في استقطاب هاته الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفيما يخص رأس المال البشري هو الآخر معامله ذو إشارة موجبة، حيث أن الزيادة في رأس المال البشري ب (1%) تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بحوالي (0.32%)، وهي نسبة معتبرة مما يبرز أهمية رأس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي طويل الأجل في البلدان العربية.

وكذلك معامل مؤشر فاعلية الحوكمة ذو إشارة موجبة أي وجود علاقة طردية بينه والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فزيادة مؤشر فاعلية الحوكمة ب (1%)، يؤدي الى الزيادة في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.62%)، وهذا ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية. فجودة الخدمات العامة، والخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، مع فعالية سياسات اقتصادية واضحة والتزام الحكومة بتنفيذها بمصداقية ودرجة عالية من الشفافية سيؤدي حتما الى زيادة النمو.

أما بالنسبة لمعامل التطور المالي المعبر عن فهو الوحيد ذو إشارة سالبة، أي وجود علاقة عكسية بينه وبين النمو الاقتصادي فزيادة (LDF) بـ (1%) سيؤدي الى تراجع في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ب (0.47%)

- **الأجل القصير:**

بما أن نموذج PMG يعطي نتائج مختلفة في الأجل القصير بالنسبة للمقاطع فسيتم عرض نتائج تقدير معاملات الأجل القصير لكل دولة على حدة كالتالي:

– بالنسبة للجزائر: يوضح الجدول التالي نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في الجزائر:

الجدول رقم (16.3): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في الجزائر

cons	LGE	LDF	LKH	LFDI	LK	LL	ECT	
0.188*	0.0005	0.025	0.137	-0.046*	-0.01	0.364**	-0.069**	Coef
0.12	0.033	0.032	1.081	0.025	0.051	0.189	0.037	Std.Err

تشير (***) (**) (*) إلى مستوى المعنوية 1% 5% 10% على التوالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Stata17 حسب الملحق رقم (12-1)

من خلال نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في الجزائر الموضحة في الجدول رقم (16.3) أعلاه يتضح أن حد تصحيح الخطأ والمساوية قيمته ل (0.069-) معنوي عند (5%) وبالإشارة المتوقعة، حيث يتم تعديل في السنة الواحدة ما قيمته (6.9%) من اختلالات توازن إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل، كما أن جميع متغيراته غير معنوية باستثناء رأس المال المادي (LL) والاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI)، اذ تجمع بين الاستثمار الأجنبي

المباشر على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر علاقة عكسية فارتفاعه ب (1%) يؤدي الى تراجع في النمو بمقدار (0.05%). أما زيادة نسبة المشاركة في قوة العمل (LL) ب (1%) سيترتب عليه زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.37%).

- بالنسبة للسعودية: يوضح الجدول التالي نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في السعودية:

الجدول رقم (17.3): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في السعودية

cons	LGE	LDF	LKH	LFDI	LK	LL	ECT	
0.148	-0.01	0.36	0.30**	0.037*	-0.12	0.53	-0.04*	Coef
0.15	0.083	0.095	0.149	0.025	0.1	0.486	0.041	Std.Err

تشير (***) (**) (*) إلى مستوى المعنوية 1% 5% 10% على التوالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Stata17 حسب الملحق رقم (12-2)

من خلال نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في السعودية الموضحة في الجدول رقم (17.3) أعلاه يتضح أن حد تصحيح الخطأ والمساوية قيمته ل (0.04-) معنوي عند (10%) وبالإشارة المتوقعة، حيث يتم تعديل في السنة الواحدة ما قيمته (4%) من اختلالات توازن إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل، كما أن جميع متغيراته غير معنوية باستثناء رأس المال البشري (LKH) والاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI). لكلاهما علاقة طردية بالنمو الاقتصادي حيث أن الزيادة في نسبة الالتحاق بالتعليم العالي ب (1%) ستؤدي الى ارتفاع نسبة نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ب (0.3%)، والزيادة في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى السعودية ب (1%) تؤدي الى ارتفاع (LGDPPC) ب (0.04%).

- بالنسبة لتونس: يوضح الجدول التالي نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في تونس:

الجدول رقم (18.3): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في التونس

cons	LGE	LDF	LKH	LFDI	LK	LL	ECT	
0.1**	0.07	-0.3***	0.07	-0.02***	0.11***	0.86**	-0.03***	Coef
0.05	0.509	0.074	0.065	0.008	0.402	0.372	0.013	Std.Err

تشير (***) (**) (*) إلى مستوى المعنوية 1% 5% 10% على التوالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Stata17 حسب الملحق رقم (12-2)

من خلال نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في تونس الموضحة في الجدول رقم (18.3) أعلاه يتضح أن حد تصحيح الخطأ والمساوية قيمته ل (0.03-) معنوي عند (1%) وبالإشارة المتوقعة، حيث يتم تعديل في السنة الواحدة ما قيمته (0.3%) من اختلالات توازن إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل، كما أن جميع متغيراته معنوية باستثناء رأس المال البشري (LKH) ومؤشر فاعلية الحوكمة (LGE). فبالنسبة لكل من العمل ورأس المال المادي

تجمع بينهما وبين النمو الاقتصادي علاقة طردية حيث زيادة كلاهما ب (1%) ستؤدي الى الزيادة في نسبة نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ب (0.86%) و (0.11%) على الترتيب، أما الاستثمار الأجنبي المباشر والتطور المالي فلهما علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي في تونس فزيادة كلاهما ب (1%) ستؤدي الى تراجع في نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب (0.02%) و (0.3%) على الترتيب.

- بالنسبة لعمان: يوضح الجدول التالي نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في عمان:

الجدول رقم (19.3): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في عمان

cons	LGE	LDF	LKH	LFDI	LK	LL	ECT	
0.02	0.01	0.07	-0.02	-0.001	-0.02	-0.31	-0.008*	Coef
0.06	0.13	0.05	0.06	0.006	0.03	0.33	0.018	Std.Err

تشير (***) (**) (*) إلى مستوى المعنوية 1% 5% 10% على التوالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Stata17 حسب الملحق رقم (12-3)

من خلال نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في عمان الموضحة في الجدول رقم (19.3) أعلاه يتضح أن حد تصحيح الخطأ والمساوية قيمته ل (0.008-) معنوي عند (10%) وبالإشارة المتوقعة، حيث يتم تعديل في السنة الواحدة ما قيمته (0.8%) من اختلالات توازن إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل، كما أن جميع متغيراته غير معنوية.

- بالنسبة للبحرين: يوضح الجدول التالي نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في البحرين:

الجدول رقم (20.3): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في البحرين

cons	LGE	LDF	LKH	LFDI	LK	LL	ECT	
0.05	0.03	-0.06**	0.07***	0.01**	0.003	0.72**	-0.01*	Coef
0.04	0.05	0.033	0.033	0.005	0.01	0.35	0.01	Std.Err

تشير (***) (**) (*) إلى مستوى المعنوية 1% 5% 10% على التوالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Stata17 حسب الملحق رقم (12-3)

من خلال نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في البحرين الموضحة في الجدول رقم (20.3) أعلاه يتضح أن حد تصحيح الخطأ والمساوية قيمته ل (0.01-) معنوي عند (10%) وبالإشارة المتوقعة، حيث يتم تعديل في السنة الواحدة ما قيمته (1%) من اختلالات توازن إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل، كما أن جميع متغيراته معنوية باستثناء رأس المال المادي (LK) ومؤشر فاعلية الحوكمة (LGE). فبالنسبة للتطور المالي تجمعه علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي في البحرين فزيادته ب (1%) ستؤدي الى تراجع في نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب (0.06%)، أما بالنسبة لكل من العمل، الاستثمار الأجنبي المباشر، رأس المال البشري والتطور المالي تجمع

بينهم وبين النمو الاقتصادي علاقة طردية حيث أن الزيادة في أربعتهم ب (1%) ستؤدي الى الزيادة في نسبة نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ب (0.72%)، (0.01%)، (0.07%) و (0.06%) على الترتيب.

- بالنسبة لمصر: يوضح الجدول التالي نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في مصر:

الجدول رقم (21.3): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في مصر

cons	LGE	LDF	LKH	LFDI	LK	LL	ECT	
0.2**	-0.01	0.02*	0.001	-0.01	0.01	-0.004**	-0.07***	Coef
0.09	0.01	0.01	0.03	0.008	0.02	0.07	0.02	Std.Err

تشير (***) (**) (*) إلى مستوى المعنوية 1% 5% 10% على التوالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Stata17 حسب الملحق رقم (12-3)

من خلال نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في مصر الموضحة في الجدول رقم (21.3) أعلاه يتضح أن حد تصحيح الخطأ والمساوية قيمته ل (0.07-) معنوي عند (1%) وبالإشارة المتوقعة، حيث يتم تعديل في السنة الواحدة ما قيمته (7%) من اختلالات توازن إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل، كما أن جميع متغيراته غير معنوية باستثناء العمل (LL) والتطور المالي (LDF). اذ تجمع بين نسبة المشاركة في قوة العمل من اجمالي عدد السكان والنمو الاقتصادي علاقة عكسية فارتفاعه ب (1%) يؤدي الى تراجع في النمو بمقدار (0.004%). أما زيادة التطور المالي (LDF) بـ (1%) سيترتب عليه زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.02%).

المطلب الثالث: اختبار شروط تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في البلدان العربية

رأينا فيما سبق نتائج تقدير النموذج المعبر عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، ومن أجل تحديد أهم الشروط الضرورية للتأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان العربية محل الدراسة، نقوم بتقدير النموذج السابق (المعادلة رقم (2.3))، لكن بإضافة متغيرات أخرى للتعبير عن القدرة الاستيعابية للبلدان وذلك باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (Pooled) في التقدير كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (22.3): نموذج شروط تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في البلدان العربية

```
.
. reg lgdppc lfdi lfdilkh lfdildf lfdilge
```

Source	SS	df	MS		
Model	10.6443607	4	2.66109017	Number of obs	= 156
Residual	13.1744312	151	.087247889	F(4, 151)	= 30.50
				Prob > F	= 0.0000
Total	23.8187919	155	.153669625	R-squared	= 0.4469
				Adj R-squared	= 0.4322
				Root MSE	= .29538

lgdppc	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
lfdi	-6.219524	.6230024	-9.98	0.000	-7.450452	-4.988597
lfdilkh	.8054434	.2269538	3.55	0.001	.3570283	1.253858
lfdildf	-1.172794	.2410339	-4.87	0.000	-1.649029	-.6965597
lfdilge	3.937822	.3889264	10.12	0.000	3.169382	4.706262
_cons	4.025567	.0713954	56.38	0.000	3.884504	4.16663

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Stata17

من خلال نتائج التقدير السابقة الموضحة في الجدول رقم (14.3) كان لدينا أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ذو إشارة موجبة (تجمعهما علاقة طردية)، أما من الجدول رقم (22.3) أعلاه يتضح لنا أن تأثيره منفردا أصبح سالبا (6.21%-) وعند تفاعل هذا الاستثمار الأجنبي المباشر مع رأس المال البشري يصبح تأثيره على النمو الاقتصادي موجبا؛ إذ نلاحظ أن معامل التفاعل (0.8) معنوي وبإشارة موجبة، أي أن التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر يكون مشروطا بمستوى كاف من رأس المال البشري وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج (Unctad, 1999) و (Li and Liu , 2005) و (Borensztein et al, 1998) و (Naqeeb Ur Rehman, 2016). وعليه نقول أن الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر يتحقق إذا كان البلد المضيف له يملك الحد الأدنى من مخزون رأس المال البشري (Minimum threshold of human capital stock).

أما بالنسبة للتطور المالي، فنلاحظ أنه رغم تفاعله مع الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه بقي محافظا على إشارته السالبة (1.17-)، أي أن له أثر سالب ومعنوي على النمو الاقتصادي أي أن التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة لا يرتبط بتطور القطاع المالي، وتختلف هذه النتيجة مع نتائج (Sahoo et al, 2014) و(Durham, 2004) وتتوافق مع نتائج دراسة (Medjahed and Gherbi, 2016) و(Ben Naceur et al, 2017)، وبالتالي هناك حاجة لمزيد من التحسين في نوعية الائتمان الخاص في البلدان العربية محل الدراسة وهو أمر يمكن أن يصبح أكثر قابلية للحدوث لو تحقق ارتفاع في الدخل الفردي مما ينعكس في شكل تحسن الوساطة المالية (تحسن المتابعة وإدارة الأصول) وتحسن نوعية طلبات الاقتراض (مزيد من

التنويع وترويج الأعمال)، بصيغة أخرى يجب على الأسواق المالية أن تضطلع بدور حيوي وهام في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات المالية لزيادة رؤوس الأموال، وتوفير السيولة للمستثمرين، والمساهمة في تمويل مشروعات البنية التحتية وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وكذلك بالنسبة لمؤشر فاعلية الحوكمة يحافظ على إشارته الموجبة لكن يزداد تأثيره الإيجابي بحوالي (03) أضعاف عند تفاعله مع الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه فإن الزيادة في مؤشر فاعلية الحوكمة يؤدي إلى الزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يزيد بدوره من معدلات النمو والتنمية، حيث يعتبر إرساء مبادئ ومعايير الحوكمة اليوم مطلبا أساسيا لحكومات الدول لما توفره من مكاسب على النمو الاقتصادي من خلال كونها تساعد على ترشيد استخدام الموارد المالية وحسن استغلالها عن طريق تكوين مبادئ الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد بمختلف أشكاله وأنواعه وممارسة الرقابة على إدارة الأموال العامة وإدارة السياسات الحكومية التي بدورها تولد الثقة للمستثمر الأجنبي فتجذب مختلف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذه النتائج موافقة لنتائج (Wisam Adnan Samarah, 2018).

خلاصة:

هدف هذا الفصل إلى تحليل وقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمال لمجموعة من البلدان العربية خلال الفترة (1996-2021)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام أربعة (04) متغيرات مستقلة وهي: صافي التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رأس المال البشري المعبر عنه بنسبة الالتحاق بالتعليم العالي من إجمالي المتمدرسين، التطور المالي والعبر عنه بالاعتمادات أو القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي الأخير الحوكمة مقاسة حسب مؤشر فاعلية الحوكمة.

في البداية قمنا بحساب بعض المقاييس الإحصائية للمتغيرات محل الدراسة وحساب معاملات الارتباط بينها وبين إجمالي الناتج المحلي، وأكدت النتائج على معنوية علاقة الارتباط بين هذه المتغيرات، ثم قمنا بتقدير العلاقة الديناميكية من خلال نموذج (Panel-ARDL) باستخدام طريقة وسط المجموعة (MG) وطريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) ونموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي (DFE)، وبعد المفاضلة باستعمار اختبار (Hausman) تبين أن طريقة وسط المجموعة المدمجة هي الأنسب لهذه الدراسة، وكشفت نتائج التقدير في الأجل الطويل على أن النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة يتأثر إيجابا بكل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رأس المال البشري وفاعلية الحوكمة أما بالنسبة للتطور المالي فتجمعهما علاقة يكتسيها طابع السلبية، أما في الأجل القصير فتختلف النتائج من دولة إلى أخرى وهي خاصية تتميز بها طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG).

وفي الأخير قمنا بالبحث عن أهم الشروط الضرورية لتحقيق الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان العربية محل الدراسة خلال الفترة (1996-2021)، وتوصلنا إلى أن مستوى رأس المال البشري وفاعلية الحوكمة يعتبران شرطان أساسيان لجني الآثار الإيجابية في الدول العربية.

الخاتمة

الخاتمة:

إن الاهتمام بجذب الاستثمار الأجنبي أصبح أهم الضروريات التي فرضها المناخ الاقتصادي الدولي، الذي يتميز بالتسابق لخلق أقطاب تنافسية قصد توفير مناخ استثماري ملائم للمساهمة في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وعليه يجب على البلدان العربية توفير عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المختلفة (الاستقرار السياسي والاقتصادي، ووجود مؤسسات فعلية وفعالة للتمكن من استقطاب التدفقات الاستثمارية إلى الداخل، وتوفير المنشآت القاعدية لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي).

وعليه هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واختبار أهم الشروط الضرورية لتحقيق الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مجموعة مكونة من ستة (06) دول عربية خلال الفترة (1996-2021)، وبغية الوصول إلى إجابات لإشكالية الدراسة تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، وعلى ضوء ما جاء في هذا البحث من تحليل واستنتاجات في الجانب النظري وفي الجانب التطبيقي يمكننا أن نلخص نتائج هذا البحث على حسب كل فصل على النحو التالي:

في الفصل الأول تطرقنا إلى أهم المفاهيم النظرية الأساسية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، فلقد تناولنا أولا مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم ما يمكن استخلاصه هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار يملكه ويديره المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة أو ملكيته لنصيب منه يكفل له حق الإدارة. كما أن أهم الأشكال التي يأخذها تتمثل أساسا في: الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية، الاستثمار في المناطق الحرة، ومشروعات أو عمليات التجميع. ثم خلصنا إلى أن النمو الاقتصادي يعتبر نتاج كمي لسياسات التنمية الاقتصادية، فيتمثل في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأهم النماذج الكمية للنمو الاقتصادي التي تطرقنا لها في أهم نظريات النمو الاقتصادي، بينما نجد أن نموذج هارود-دومار الذي يعتبر الادخار والاستثمار كل منهما من أحد محددات النمو الاقتصادي، بينما نجد أن نموذج صولو يعتمد على كل من العمل ورأس المال من جهة لأخرى كأحد اهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، ونجد أن لوكاس في نموذجه يؤكد أهمية رأس المال البشري إضافة إلى العمل ورأس المال في تحديد النمو الاقتصادي.

ومن خلال الفصل الثاني قمنا بتحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومقارنته مع مجموعة من الدول العربية والتي امتازت بالتذبذب على حسب المناخ الاستثماري لكل دولة، وقدمنا صورة شاملة حول التوزيعات القطاعية والجغرافية لهاته الاستثمارات وفي الأخير قمنا بتحليل المؤشرات الأساسية لمحددات النمو الاقتصادي في البلدان العربية.

أما في الفصل الثالث والأخير الذي كان الهدف منه تحليل واختبار شروط التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة (1996-2021)، ولتحقيق هذا الهدف قمنا أولا بتحديد نموذج أولي لقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي باستخدام أربعة (04) متغيرات مستقلة وهي: صافي التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رأس المال البشري المعبر عنه بنسبة الالتحاق بالتعليم العالي من إجمالي المتمدرسين، التطور المالي والعبر عنه بالاعتمادات أو القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي الأخير الحوكمة مقاسة حسب مؤشر فاعلية الحوكمة. وتقدير العلاقة الديناميكية من خلال نموذج (Panel-ARDL) بثلاثة طرق وهي طريقة وسط المجموعة (MG) وطريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) ونموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي (DFE)، وبعد المفاضة باستعمار اختبار (Hausman) تبين أن طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) هي الأنسب للدراسة القياسية. وكشفت نتائج التقدير في الأجل الطويل على أن النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة يتأثر إيجابا بكل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رأس المال البشري وفاعلية الحوكمة، أما بالنسبة للتطور المالي فتجمعهما علاقة يكتسيها طابع السلبية، وتختلف النتائج من دولة إلى أخرى في الأجل القصير وهي خاصية تتميز بها طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG).

وفي الأخير في إطار البحث عن أهم الشروط الضرورية لتحقيق الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في عينة الدراسة خلال الفترة (1996-2021)، تم التوصل إلى أن مستوى رأس المالي البشري ومؤشر الحوكمة يعتبران شرطان أساسيان لجني الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية رقم (3,1)). وبالنسبة للتطور المالي فلا يعتبر شرط أساسي لجني الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية رقم (2)).

التوصيات والتوجيهات:

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج ومن أجل جذب المزيد من الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، نقوم بإعطاء بعض الاقتراحات كما يلي:

- ضرورة توفير بيئة مؤسساتية وتشريعية جاذبة للاستثمار ترتكز على مواكبة التطورات العالمية والعمل على تحديثها بما يتناسب مع تطوير متطلبات المناخ الاستثماري العالمي، وتوفير مزيد من الضمانات لجذب الاستثمارات الأجنبية الملائمة للمرحلة الحالية، والتصدي لجميع المعوقات باعتبارها أهم التحديات التي تواجه الاستثمار.
- ضرورة تشخصي فجوة الحوكمة في البلدان العربية من خلال معرفة عوامل القصور عند التطبيق ومن ثم البحث عن الإصلاحات المناسبة في مختلف المجالات.

- الاستخدام الأمثل للموارد في المشروعات العملاقة التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل.

آفاق الدراسة:

إدراكا منا لوجود جوانب ذات علاقة بالموضوع لم نتعرض لها في دراستنا، والتي يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث جديدة في هذا المجال، نذكر منها:

- العوامل المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.
- تأثير مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دراسة قياسية.
- دور التطور المالي في تحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية.
- أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1- آبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.

2- آبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.

3- الشوربجي مجدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005.

4- القريش مدحت، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل، عمان، 2007.

5- النحفي سالم توفيق، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الدولية للاستثمارات، القاهرة، 2000.

6- بعداش عبد الكريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري**، كلية العلوم الاقتصادية تخصص النقود المالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

7- تودار ميشال، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة: محمود حسني ومحمود عبد الرزاق، الرياض، 2006.

8- حربي محمد، عريفات موسى، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عمان، 2014.

9- سعيدي، يحي، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

10- شلغوم محند عميروش، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2012.

11- عبد الظاهر، أحمد، مدحت مصطفى، محند، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية** الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

12- عبد العزيز، محمد عبد الله، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي**، دار النفائس، الأردن، 2005.

13- عجمية محمد عبد العزيز، ناصف ايمان عطية، نجا علي عبد الوهاب، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

14- عطا الله، أحمد ماجد، **إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع**، عمان، 2011.

15- فليح، حسن خلف، **التمويل الدولي**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

16- نجا علي عبد الوهاب، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.

17- نجيب نعيم الله إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2006.

18- هوشيار، معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر، الأردن، 2005.

19- محمد عبد العزيز، **عجمية، فصول في الاقتصاد العربي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.

❖ **المجلات:**

1- آوسرير علبان نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر ومزاياه**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، 2005.

2- العرابي خديجة، دحماني عزيز، **الذكاء الاصطناعي كآلية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية**، مجلة الشعائر الاقتصادية، العدد 3، 2017.

3- خليل عطية، خليل محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية**، مجلة مصر المعاصرة، 1995.

4- ضيف أحمد، **واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية وسبيل تنميته**، مجلة المعارف، ديسمبر، 2015.

❖ **الأطروحات:**

1- بوشقيفة مروة، حميد موسى، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2018.

2- تهتان مراد، **التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، دراسة قياسية للفترة (1980-2006) أطروحة دكتوراه في الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2010.

3- حمداني محي الدين، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، 2009.

4- زمال فيصل، **الاستثمار الأجنبي ودوره في اقتصاديات الدول النامية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

5- سلمان حسين، **الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004.

6- شاقور فايزة جليطة، **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013.

7- شحدة بدرة، **تحليل مصادر النمو الاقتصادي الفلسطيني (1995-2010)**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، جامعة الازهر،2012.

8- صياد شهناز، **الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران،2013.

9- قاضي عبد الستار، **دراسة قياسية لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى البعيد (1980- 2009)**، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2010.

10- معوشي عماد، **قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970- 2008)**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2001.

11- مفتاح صليحة، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر دراسة قياسية أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس، الجزائر، 2022.

12- هدروق أحمد، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1970- 2008)**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2، 2011.

❖ **التقارير:**

1- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**، القطاع الزراعي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.

2- صندوق النقد العربي، **تقرير الاقتصاد الموحد 2015**، القطاع الزراعي الأمارات العربية المتحدة 2015.

3- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** 2001، الامارات العربية المتحدة، 2001.

4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014**.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

Ouvrages:

1. Bertrand Raymond, **Economic Financiers Internationa** Bref, Paris , 1971.
2. FMI, **Manuel de F.M.I**, 1977.
3. Hugonnier Bernard, **Inverstissements direct coopèration internationale et firme multinational,** Economica paris, France, 1984.
4. IMF, **Balance of payments and Intrenational Investment position manual,** 2009.
5. Mankiw Gregory, **Principles of Economics,** China, 2007.
6. OCDE**, Definitions de rèference dètailles des investissements internationaux,** paris, 1983.
7. WBG, **The role of foreign Direct Investment in Development**, Development Committee Meeting, Wachington, 1991.
8. Kojima Kiyodhi, **Direct Foreign Investment japanese model of multinational business operations**, Taylor & Francis, Uk, 1978.
9. Kugman paul, **International economics- Theory & policy,** paris, 2012.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (1): المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة لكل بلد على حدة

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
gdppc	26	18075.62	1160.688	15512.69	19977.79
l	26	55.23554	2.924723	51.02	61.41
k	26	24.92606	4.670909	18.57124	34.1726
fdi	26	4.760055	2.578939	1.807431	11.29635
kh	26	40.9459	19.73584	17.3228	71.40964
df	26	39.05525	12.18722	20.79245	58.11448
ge	26	53.74793	7.597491	43.13726	68.75

-> id = 1

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
gdppc	26	3721.958	439.5486	2910.24	4246.244
l	26	45.17646	1.120018	42.741	47.152
k	26	36.74737	8.83331	22.44697	50.78069
fdi	26	3.806678	.5304165	2.475988	4.833266
kh	26	29.10913	13.94223	11.41825	53.74174
df	26	15.03035	7.687842	3.907417	29.87453
ge	26	32.07436	8.825578	13.11475	41.82692

-> id = 3

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
gdppc	26	3453.332	542.2281	2417.544	4090.433
l	26	50.41027	1.113387	48.461	51.89
k	26	22.96962	3.17679	12.73064	26.17935
fdi	26	5.436099	1.748132	3.699088	12.22456
kh	26	28.92324	7.482742	13.13142	35.87718
df	26	67.49511	8.903118	57.32979	81.7126
ge	26	59.97114	8.182432	45.67308	72.68293

-> id = 4

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
gdppc	26	19523.33	1274.599	17662.24	22879.51
l	26	63.19888	6.058572	56.988	72.564
k	26	26.57692	6.841567	13.69525	36.47827
fdi	26	5.159715	2.445594	.0399824	10.71752
kh	26	24.84988	12.61915	6.06734	47.41337
df	26	45.14017	13.91968	26.6397	76.58949
ge	26	62.84245	4.226631	48.07692	68.1592

-> id = 5

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
gdppc	26	22110.15	818.2389	20566.56	23414.22
l	26	70.75512	2.557733	66.668	74.189
k	26	25.79578	7.342228	7.905202	35.27379
fdi	26	8.33295	6.748851	3.008993	36.36602
kh	26	35.54978	13.32509	17.60574	64.53108
df	26	58.70269	13.17433	40.51179	73.89611
ge	26	68.06983	3.978083	60.09615	77.04918

-> id = 6

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
gdppc	26	3031.562	515.138	2181.253	3898.517
l	26	48.43742	2.30525	43.724	51.785
k	26	17.4452	2.644719	12.22993	22.38973
fdi	26	5.338331	2.443314	2.595457	12.14857
kh	26	31.5831	3.429832	26.81772	38.90495
df	26	38.76465	11.25678	24.02463	54.93114
ge	26	39.70398	7.475443	24.17062	49.76077

الملحق رقم (2): الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة ككل

. sum $ylist $xlist

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
gdppc	156	11652.66	8405.869	2181.253	23414.22
l	156	55.53562	9.444247	42.741	74.189
k	156	25.74349	8.275632	7.905202	50.78069
fdi	156	5.472305	3.581563	.0399824	36.36602
kh	156	31.82684	13.65756	6.06734	71.40964
df	156	44.03137	20.11234	3.907417	81.7126
ge	156	52.73495	14.58571	13.11475	77.04918

الملحق رقم (3): معاملات الارتباط بين إجمالي الناتج المحلي وباقي متغيرات الدراسة

-> id = 1
(obs=26)

	gdppc	l	k	fdi	kh	df	ge
gdppc	1.0000						
l	-0.7422	1.0000					
k	0.9143	-0.6431	1.0000				
fdi	-0.1167	-0.0719	-0.1599	1.0000			
kh	0.8229	-0.6773	0.8205	-0.2663	1.0000		
df	0.8173	-0.7322	0.8156	-0.2336	0.9760	1.0000	
ge	0.8525	-0.6926	0.7059	0.1720	0.4894	0.5265	1.0000

-> id = 2
(obs=26)

	gdppc	l	k	fdi	kh	df	ge
gdppc	1.0000						
l	0.7025	1.0000					
k	0.6165	0.5784	1.0000				
fdi	-0.0217	-0.1173	0.4010	1.0000			
kh	0.7715	0.9534	0.6691	-0.1305	1.0000		
df	0.6961	0.8912	0.7748	0.1063	0.9394	1.0000	
ge	0.7260	0.7891	0.6739	-0.0030	0.8920	0.8629	1.0000

-> id = 3
(obs=26)

	gdppc	l	k	fdi	kh	df	ge
gdppc	1.0000						
l	0.3759	1.0000					
k	-0.3879	0.0010	1.0000				
fdi	0.0137	-0.4335	0.2876	1.0000			
kh	0.9192	0.0627	-0.3082	0.1559	1.0000		
df	0.7227	0.6675	-0.6365	-0.4374	0.4873	1.0000	
ge	-0.6857	-0.6478	0.6560	0.5115	-0.4868	-0.9458	1.0000

-> id = 4
(obs=26)

	gdppc	l	k	fdi	kh	df	ge
gdppc	1.0000						
l	-0.4810	1.0000					
k	-0.0027	0.5388	1.0000				
fdi	0.0423	0.2204	0.3237	1.0000			
kh	-0.3758	0.8880	0.5063	0.3727	1.0000		
df	-0.5040	0.7075	0.3746	0.2316	0.7998	1.0000	
ge	0.4573	-0.6221	-0.1541	-0.1800	-0.7822	-0.6347	1.0000

-> id = 5
(obs=26)

	gdppc	l	k	fdi	kh	df	ge
gdppc	1.0000						
l	0.7679	1.0000					
k	0.6446	0.7674	1.0000				
fdi	-0.3524	-0.3888	-0.2574	1.0000			
kh	0.7840	0.8749	0.7033	-0.4013	1.0000		
df	0.5994	0.9119	0.6263	-0.3959	0.8742	1.0000	
ge	-0.4346	-0.4629	-0.5457	0.4541	-0.3425	-0.2818	1.0000

-> id = 6
(obs=26)

	gdppc	l	k	fdi	kh	df	ge
gdppc	1.0000						
l	-0.2372	1.0000					
k	-0.5713	0.3006	1.0000				
fdi	0.0988	0.1725	0.3461	1.0000			
kh	0.7073	-0.6516	-0.4406	0.0561	1.0000		
df	-0.7877	-0.0272	0.5870	0.1244	-0.5399	1.0000	
ge	-0.5046	-0.1272	0.7453	0.0418	-0.2603	0.6947	1.0000

الملحق رقم (4): مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

```
. correlate gdppc l k fdi kh df ge
(obs=156)
```

	gdppc	l	k	fdi	kh	df	ge
gdppc	1.0000						
l	0.8511	1.0000					
k	0.0429	0.0110	1.0000				
fdi	0.1997	0.2760	-0.0911	1.0000			
kh	0.1740	0.2308	0.3278	-0.0635	1.0000		
df	0.2202	0.5015	-0.1482	0.1539	0.3818	1.0000	
ge	0.6414	0.6851	-0.0612	0.3028	0.1078	0.6403	1.0000

الملحق رقم (5): نتائج اختبار التجانس لمعلمات الانحدار

```
. xthst $ylist $xlist
Testing for slope heterogeneity
(Pesaran, Yamagata. 2008. Journal of Econometrics)
H0: slope coefficients are homogenous
_____________________________________
         Delta          p-value
          5.925           0.000
 adj.     7.121           0.000
_____________________________________
Variables partialled out: constant
```

الملحق رقم (6): نتائج اختبار CD-test للكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية

```
. xtcd2 $ylist $xlist

Testing for weak cross-sectional dependence (CSD)
   H0: weak cross-section dependence
   H1: strong cross-section dependence
```

	CD	CDw	CDw+	CD*
lgdppc	9.12	2.18	47.83	5.40
	(0.000)	(0.029)	(0.000)	(0.000)
ll	2.46	-1.03	32.62	-1.20
	(0.014)	(0.303)	(0.000)	(0.230)
lk	2.94	0.27	37.88	3.54
	(0.003)	(0.789)	(0.000)	(0.000)
lfdi	5.94	4.72	28.29	-38.62
	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)
lkh	15.67	4.43	65.12	-0.85
	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.397)
ldf	5.45	-0.48	58.14	7.78
	(0.000)	(0.631)	(0.000)	(0.000)
lge	-1.92	-0.07	31.29	8.96
	(0.055)	(0.947)	(0.000)	(0.000)

```
p-values in parenthesis.
References
  CD:       Pesaran (2015, 2021)
  CDw:      Juodis, Reese (2021)
  CDw+:     CDw with power enhancement from Fan et. al. (2015)
  CD*:      Pesaran, Xie (2021) with 4 PC(s)
```

الملحق رقم (1.7): نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LGDPPC باستخدام cips test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -2.513 N,T = (6,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -3.852 N,T = (6,25)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

الملحق رقم (2.7): نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LL باستخدام cips test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -1.611 N,T = (6,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -4.455 N,T = (6,25)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

الملحق رقم (3.7): نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LK باستخدام cips test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -2.216 N,T = (6,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -5.324 N,T = (6,25)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

الملحق رقم (4.7): نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LFDI باستخدام cips test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -3.694 N,T = (6,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -5.261 N,T = (6,25)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

الملحق رقم (5.7): نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LKH باستخدام cips test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -1.998 N,T = (6,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -3.846 N,T = (6,25)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

الملحق رقم (6.7): نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LDF باستخدام cips test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -1.822 N,T = (6,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -4.297 N,T = (6,25)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

الملحق رقم (7.7): نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LGE باستخدام cips test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -1.709 N,T = (6,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -4.496 N,T = (6,25)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

الملحق رقم (1.8): نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LGDPPC باستخدام cadf test

```
t-bar test, N,T = (6,26)          Obs = 144
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1    Z[t-bar]    P-value
   -2.654    -2.210    -2.330    -2.570    -2.257      0.012
```

```
t-bar test, N,T = (6,25)          Obs = 138
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1    Z[t-bar]    P-value
   -3.218    -2.210    -2.330    -2.570    -3.683      0.000
```

الملحق رقم (2.8): نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LL باستخدام cadf test

```
t-bar test, N,T = (6,26)          Obs = 144
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1    Z[t-bar]    P-value
   -1.588    -2.210    -2.330    -2.570     0.434      0.668
```

```
t-bar test, N,T = (6,25)          Obs = 138
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1    Z[t-bar]    P-value
   -2.938    -2.210    -2.330    -2.570    -2.976      0.001
```

الملحق رقم (3.8): نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LK باستخدام cadf test

```
t-bar test, N,T = (6,26)          Obs = 144
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1    Z[t-bar]    P-value
   -1.876    -2.210    -2.330    -2.570    -0.294      0.385
```

```
t-bar test, N,T = (6,25)          Obs = 138
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1    Z[t-bar]    P-value
   -3.652    -2.210    -2.330    -2.570    -4.778      0.000
```

الملحق رقم (4.8): نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LFDI باستخدام cadf test

```
t-bar test, N,T = (6,26)          Obs = 144
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1    Z[t-bar]    P-value
   -2.818    -2.210    -2.330    -2.570    -2.671      0.004
```

```
t-bar test, N,T = (6,25)          Obs = 138
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1    Z[t-bar]    P-value
   -4.180    -2.210    -2.330    -2.570    -6.111      0.000
```

الملحق رقم (5.8): نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LKH باستخدام cadf test

```
t-bar test, N,T = (6,26)          Obs = 144
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1    Z[t-bar]    P-value
   -2.383    -2.210    -2.330    -2.570    -1.572      0.058
```

```
t-bar test, N,T = (6,25)          Obs = 138
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1    Z[t-bar]    P-value
   -3.050    -2.210    -2.330    -2.570    -3.258      0.001
```

الملحق رقم (6.8): نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LDF باستخدام cadf test

```
t-bar test, N,T = (6,26)          Obs = 144
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1    Z[t-bar]    P-value
   -1.973    -2.210    -2.330    -2.570    -0.537      0.296
```

```
t-bar test, N,T = (6,25)          Obs = 138
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1    Z[t-bar]    P-value
   -2.840    -2.210    -2.330    -2.570    -2.728      0.003
```

الملحق رقم (7.8): نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول لـ LGE باستخدام cadf test

```
t-bar test, N,T = (6,26)          Obs = 144
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1    Z[t-bar]    P-value
   -1.285   -2.210    -2.330    -2.570     1.198      0.885
```

```
t-bar test, N,T = (6,25)          Obs = 138
Augmented by 1 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1    Z[t-bar]    P-value
   -3.348   -2.210    -2.330    -2.570    -4.011      0.000
```

الملحق رقم (1.8): نتائج اختبارات التكامل المشترك حسب Pedroni

```
Pedroni test for cointegration
------------------------------
H0: No cointegration                        Number of panels       =      6
Ha: All panels are cointegrated             Number of periods      =     25

Cointegrating vector: Panel specific
Panel means:          Included              Kernel:           Bartlett
Time trend:           Not included          Lags:             2.00 (Newey-West)
AR parameter:         Panel specific        Augmented lags:   1
------------------------------------------------------------------------------
                                            Statistic         p-value
------------------------------------------------------------------------------
 Modified Phillips-Perron t                   3.2656          0.0005
 Phillips-Perron t                            1.1074          0.1341
 Augmented Dickey-Fuller t                    0.4131          0.3398
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Pedroni test for cointegration
------------------------------
H0: No cointegration                        Number of panels       =      6
Ha: All panels are cointegrated             Number of periods      =     25

Cointegrating vector: Panel specific
Panel means:          Included              Kernel:           Bartlett
Time trend:           Not included          Lags:             2.00 (Newey-West)
AR parameter:         Same                  Augmented lags:   1
------------------------------------------------------------------------------
                                            Statistic         p-value
------------------------------------------------------------------------------
 Modified variance ratio                     -3.4998          0.0002
 Modified Phillips-Perron t                   2.7721          0.0028
 Phillips-Perron t                            0.1466          0.4417
 Augmented Dickey-Fuller t                   -2.5479          0.0054
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم (2.8): نتائج اختبارات التكامل المشترك حسب Westerlund

```
Westerlund test for cointegration
---------------------------------
H0: No cointegration                        Number of panels       =      6
Ha: All panels are cointegrated             Number of periods      =     26

Cointegrating vector: Panel specific
Panel means:          Included
Time trend:           Not included
AR parameter:         Same
------------------------------------------------------------------------------
                                            Statistic         p-value
------------------------------------------------------------------------------
 Variance ratio                               1.4612          0.0720
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Westerlund test for cointegration
---------------------------------
H0: No cointegration                        Number of panels       =      6
Ha: Some panels are cointegrated            Number of periods      =     26

Cointegrating vector: Panel specific
Panel means:          Included
Time trend:           Not included
AR parameter:         Panel specific
------------------------------------------------------------------------------
                                            Statistic         p-value
------------------------------------------------------------------------------
 Variance ratio                               1.2311          0.1091
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم(9): نتائج تقدير MG PMG DFE

```
. estimates table mg pmg dfe, star stats(N)
```

Variable	mg	pmg	dfe
ECT			
lfdi	.08143001	.48847983***	.06874783
lkh	.50262251	.32389387*	.21116416
ldf	-.28923836*	-.47094532***	-.21954973
lge	-.13849162	.6181883**	.26394504
lk	-.00401308	-.21797024	-.08470134
ll	1.2399689	.03863371	-.89307097
SR			
ECT	-.32540773***	-.04119333***	-.08858237***
lfdi			
D1.	.00560746	-.00568597	-.00069607
lkh			
D1.	.04255644	.09561757*	.04588951
ldf			
D1.	.01647511	-.03424789	.00836013
lge			
D1.	.06282188	.01788557	.01838968
lk			
D1.	.00225935	-.00404944	.01291091
ll			
D1.	.24725663	.36071771*	.30013986*
_cons	1.0480973	.1202206***	.45675148*
Statistics			
N	150	150	

legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001

الملحق رقم(10): نتائج اختبار Hausman

```
. hausman mg pmg, sigmamore
```

	Coefficients (b) mg	(B) pmg	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
lfdi	.08143	.4884798	-.4070498	.0551995
lkh	.5026225	.3238939	.1787286	.497362
ldf	-.2892384	-.4709453	.181707	.2662069
lge	-.1384916	.6181883	-.7566799	.74363
lk	-.0040131	-.2179702	.2139572	.1710148
ll	1.239969	.0386337	1.201335	2.833419

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 9.73
Prob>chi2 = 0.1367
(V_b-V_B is not positive definite)

```
. hausman pmg dfe, sigmamore
```

	Coefficients (b) pmg	(B) dfe	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
lfdi	.4884798	.0687478	.419732	58.7913
lkh	.3238939	.2111642	.1127297	74.52263
ldf	-.4709453	-.2195497	-.2513956	53.93969
lge	.6181883	.263945	.3542433	114.9135
lk	-.2179702	-.0847013	-.1332689	135.1138
ll	.0386337	-.893071	.9317047	271.5358

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 0.00
Prob>chi2 = 1.0000

الملحق رقم(1.11): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في الجزائر

Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as PMG)

Panel Variable (i): id
Time Variable (t): years

Number of obs = 150
Number of groups = 6
Obs per group: min = 25
avg = 25.0
max = 25

Log Likelihood = 539.4667

D.lgdppc	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ECT						
lfdi	.4884798	.1205482	4.05	0.000	.2522097	.7247499
lkh	.3238939	.1528045	2.12	0.034	.0244027	.6233851
ldf	-.4709453	.1106005	-4.26	0.000	-.6877184	-.2541722
lge	.6181883	.2356238	2.62	0.009	.1563741	1.080002
lk	-.2179702	.2770431	-0.79	0.431	-.7609648	.3250243
ll	.0386337	.5567698	0.07	0.945	-1.052615	1.129883
id_1						
ECT	-.0691665	.0371951	-1.86	0.063	-.1420676	.0037347
lfdi						
D1.	-.0458002	.0250044	-1.83	0.067	-.0948079	.0032075
lkh						
D1.	.1371109	.1081414	1.27	0.205	-.0748424	.3490641
ldf						
D1.	.025671	.0322974	0.79	0.427	-.0376307	.0889728
lge						
D1.	.0005021	.0327083	0.02	0.988	-.063605	.0646092
lk						
D1.	-.010618	.051093	-0.21	0.835	-.1107584	.0895224
ll						
D1.	.3646765	.1894529	1.92	0.054	-.0066443	.7359974
_cons	.1881179	.1207337	1.56	0.119	-.0485157	.4247516

الملحق رقم(2.11): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في السعودية وتونس

id_2						
ECT	-.0469599	.0419182	-1.12	0.263	-.129118	.0351982
lfdi						
D1.	.0378611	.0258488	1.46	0.143	-.0128016	.0885238
lkh						
D1.	.3065445	.1498233	2.05	0.041	.0128962	.6001928
ldf						
D1.	.0364691	.0953864	0.38	0.702	-.1504848	.2234229
lge						
D1.	-.0156894	.0832902	-0.19	0.851	-.1789352	.1475563
lk						
D1.	-.1205213	.1006075	-1.20	0.231	-.3177083	.0766657
ll						
D1.	.5318893	.4863188	1.09	0.274	-.4212781	1.485057
_cons	.1485632	.1500983	0.99	0.322	-.1456241	.4427505
id_3						
ECT	-.0335922	.0132223	-2.54	0.011	-.0595074	-.0076769
lfdi						
D1.	-.0236709	.0088302	-2.68	0.007	-.0409777	-.006364
lkh						
D1.	.0718044	.0655221	1.10	0.273	-.0566166	.2002254
ldf						
D1.	-.3079417	.0740602	-4.16	0.000	-.4530971	-.1627863
lge						
D1.	.0799901	.0509105	1.57	0.116	-.0197927	.1797729
lk						
D1.	.1106588	.0402101	2.75	0.006	.0318484	.1894692
ll						
D1.	.8674991	.3725667	2.33	0.020	.1372818	1.597716
_cons	.1004614	.0504832	1.99	0.047	.0015162	.1994066

الملحق رقم(3.11): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في عمان والبحرين ومصر

id_4						
ECT	-.0081518	.0185259	-0.44	0.660	-.044462	.0281583
lfdi						
D1.	-.001444	.0068579	-0.21	0.833	-.0148851	.0119972
lkh						
D1.	-.0226857	.0690332	-0.33	0.742	-.1579883	.1126169
ldf						
D1.	.0762678	.0575404	1.33	0.185	-.0365094	.189045
lge						
D1.	.0153562	.1388429	0.11	0.912	-.2567709	.2874833
lk						
D1.	-.0243176	.0318	-0.76	0.444	-.0866444	.0380093
ll						
D1.	-.3182035	.3319204	-0.96	0.338	-.9687555	.3323484
_cons	.0289056	.0636925	0.45	0.650	-.0959294	.1537407
id_5						
ECT	-.015839	.011693	-1.35	0.176	-.0387569	.0070789
lfdi						
D1.	.011155	.0051748	2.16	0.031	.0010126	.0212974
lkh						
D1.	.0795282	.0336295	2.36	0.018	.0136155	.1454409
ldf						
D1.	-.0632387	.0332788	-1.90	0.057	-.1284639	.0019866
lge						
D1.	.0390259	.053582	0.73	0.466	-.065993	.1440447
lk						
D1.	.003476	.0103815	0.33	0.738	-.0168713	.0238233
ll						
D1.	.7226089	.3543917	2.04	0.041	.0280139	1.417204
_cons	.0536706	.0434152	1.24	0.216	-.0314217	.1387628
id_6						
ECT	-.0734506	.0203533	-3.61	0.000	-.1133424	-.0335588
lfdi						
D1.	-.0122169	.0082276	-1.48	0.138	-.0283427	.0039089
lkh						
D1.	.0014032	.0309448	0.05	0.964	-.0592476	.0620539
ldf						
D1.	.0272851	.0151474	1.80	0.072	-.0024032	.0569734
lge						
D1.	-.0118714	.0147556	-0.80	0.421	-.0407919	.0170492
lk						
D1.	.0170255	.0204674	0.83	0.406	-.0230899	.0571408
ll						
D1.	-.0041641	.0788596	-0.05	0.958	-.1587261	.1503979
_cons	.2016049	.091396	2.21	0.027	.022472	.3807378